

جامعة أمحمد بوقرة \_ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

M 44



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري  
للفترة الممتدة (1990-2019)

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:

عرقوب نبيلة

من إعداد الطالبتين:

العرايبي حنان

حجوطي نسرين

دفعة جوان 2022

السنة الجامعية 2021 / 2022

جامعة أمحمد بوقرة \_ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

M 44



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري  
للفترة الممتدة (1990-2019)

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:

عرقوب نبيلة

من إعداد الطالبتين

العرايبي حنان

حجوطي نسرين

دفعة جوان 2022

السنة الجامعية 2021 / 2022



## دعاء

يارب

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

يارب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يارب إذا حرمتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى

أتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان

يارب إذا أسئت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو

يارب إذا نسيتك لا تنساني

آمين.

## شكر وتقدير

قال رسول صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع كما يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفاضلة الأستاذة **عرقوب نبيلة** التي قدمت لنا المساعدة ودفعتنا بتشجيعها المتواصل للمضي قدما وأعطتنا الكثير من وقتها رغم التزاماتها العلمية

كما لا يفوتنا بتحية تقدير واحترام إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا في المشوار الجامعي

إلى مدير الجامعة وإدارتها الموقرة واطمئن بالذکر إدارة قسم العلوم التجارية إلى كل من أمدنا بمعلومة إلى كل هؤلاء تحية شكر وامتنان .....

وكلمة حب وعرافان





## الإهداء

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً وقلباً خاشعاً وعِلماً نافعا و يقيناً صادقا  
وجسماً على البلاء صابراً.

أهدي ثمرة جهدي

إلى من ربياني على الفضيلة والأخلاق الرفيعة أبي العزيز حفظه الله

إلى منبع العطف والحنان أُمي الغالية رحمها الله

إلا من تحلوا الحياة من دونهم إخوتي قرة عيني

إلى من تقاسمت معهن الحياة في السراء والضراء صديقات دربي

إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية وخاصة تخصص مالية وتجارة دولية

إليكم جميعاً أهدي ثمرة عملي ومجهودي.





## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

سورة الإسراء الآية 24.

إلى قرة عيني.... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها.... إلى التي حرمت نفسها  
وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة، منحنتني الحب  
والحنان إلى تلك المرأة العظيمة

أمي الحنونة

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.... إلى الذي تعب كثيرا من أجل  
راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي وأن يراني ناجحة إلى ذلك الرجل الكريم....

أبي الغالي

إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أمني.... إلى  
إخوتي وأخواتي: فاطمة، أمال، أحلام، لبنى، محمد إلى الذي وهبه الله نورا  
لبيتنا ونور عيني أخي الصغير عصام الدين حفظه الله.... إلى زوج أختي بعلام  
وأبنائه شهاب، آدم، سيليس.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها.... صديقتي الغالية  
نجاة، حنان، مروة، يسرى، مريم

إلى كل من يحمل لقب حجوطي.



نسرين





## المخلص

تطرقنا في هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من

(1990-2019)

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أنه:

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا، لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد، اقتصادي واستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وفي حياتها اليومية وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية.

ولقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة متأثرة بعدة عوامل الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة.

حيث يكتسب النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال العقلاني لهذا المورد أكثر من ضرورية، باعتباره أحد عوامل الذي يحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح.

## **Abstract**

In this study, we examined the impact of oil price volatility on the Algerian economy in the period 1990-2019.

Through this study, we conclude:

Since the first discovery of oil to this day, it has not ceased to be important in the global and regional arena, as it has become one of the most important pillars of the economies of consuming and producing countries alike not only as a factor of energy but as an economic and strategic resource on which all peoples depend on their uses and their lives In all fields oil is also a major source of finance as well as key element in political and economic relations During the first decade of the 21 st century, oil prices were characterized by major developments and sudden and severe fluctuations, influenced by several factors, which affected the country where oil revenues and thus the financial situation of the country where oil is of great importance in the Algeria economy as an economy that depends heavily on the oil revenues that are constantly changing and changing oil prices in the world markets, so the issue of rational exploitation of this resource is more than necessary and achieve the sustainable development of the national economy, all elements of success have two strategic options.

# فهرس المحتويات

|      |                                                         |
|------|---------------------------------------------------------|
|      | كلمة شكر                                                |
|      | الإهداء                                                 |
|      | الملخص                                                  |
| I    | الفهرس.....                                             |
| V    | قائمة الجداول.....                                      |
| VIII | قائمة الأشكال.....                                      |
| I    | المقدمة.....                                            |
| 26-2 | الفصل الأول: تحليل السوق العالمية للبترول.....          |
| 03   | المبحث الأول: الطلب العالمي على البترول.....            |
| 03   | المطلب الأول: البترول، أنواعه وأهميته.....              |
| 11   | المطلب الثاني: محددات الطلب العالمي على البترول.....    |
| 12   | المطلب الثالث: تطور الطلب العالمي على البترول.....      |
| 16   | المبحث الثاني: العرض العالمي على البترول.....           |
| 16   | المطلب الأول: العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه ..... |
| 17   | المطلب الثاني: الإنتاج العالمي للبترول.....             |
| 19   | المطلب الثالث: تطور العرض العالمي للبترول.....          |
| 21   | المبحث الثالث: محددات أسعار البترول.....                |
| 21   | المطلب الأول: السعر البترولي وأنواعه.....               |
| 22   | المطلب الثاني: محددات أسعار البترول.....                |

|       |                                                                               |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------|
| 24    | المطلب الثالث: الأسواق العالمية للبترول.....                                  |
| 28    | خلاصة الفصل الأول .....                                                       |
| 44-28 | <b>الفصل الثاني: تطور البترول في الجزائر.....</b>                             |
| 30    | <b>المبحث الأول: البترول في الجزائر.....</b>                                  |
| 30    | المطلب الأول: لمحة عن البترول في الجزائر.....                                 |
| 32    | المطلب الثاني: قطاع الطاقة في الجزائر .....                                   |
| 33    | المطلب الثالث: دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر..... |
| 34    | <b>المبحث الثاني: أهمية الثروة البترولية في الجزائر.....</b>                  |
| 34    | المطلب الأول: أهمية البترول في الجزائر.....                                   |
| 35    | المطلب الثاني: مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري.....                        |
| 36    | المطلب الثالث: علاقة البترول بالاقتصاد الجزائري.....                          |
| 38    | <b>المبحث الثالث: الإمكانية البترولية في الاقتصاد الجزائري .....</b>          |
| 38    | المطلب الأول: احتياط البترول في الجزائر .....                                 |
| 40    | المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.....             |
| 41    | المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة لقطاع البترول في الجزائر.....            |
| 44    | خلاصة الفصل الثاني.....                                                       |

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار البترول على المتغيرات

الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2019) ... 49-73

|    |                                                                          |
|----|--------------------------------------------------------------------------|
| 47 | المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي .....  |
| 47 | المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي ..... |
| 53 | المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة .....                |
| 57 | المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على التضخم .....                 |
| 61 | المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي ..... |
| 61 | المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف .....               |
| 65 | المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الاستثمار .....              |
| 68 | المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري .....        |
| 73 | خلاصة الفصل .....                                                        |
| 75 | الخاتمة .....                                                            |
| 79 | قائمة المراجع .....                                                      |

## قائمة الأشكال والجداول

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول                                                                | الصفحة |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------|--------|
| 01         | درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات البترولية | 06     |
| 02         | مصادر الطاقة المتوفرة حاليا في العالم                                       | 10     |
| 03         | توقعات الطلب العالمي على البترول                                            | 14     |
| 04         | الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول للفترة 2011-2015                            | 18     |
| 05         | التوقعات المستقبلية للعرض العالمي للبترول                                   | 20     |
| 06         | تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر للفترة 1990-2019                           | 39     |
| 07         | الناتج الداخلي الإجمالي وعلاقته بأسعار البترول للفترة 2000-2010             | 49     |
| 08         | الناتج الداخلي الإجمالي وعلاقته بأسعار البترول للفترة 2011-2019             | 52     |
| 09         | تغير أسعار البترول ومعدل البطالة للفترة 1990-2000                           | 54     |
| 10         | تغير أسعار البترول ومعدل البطالة للفترة 2001-2010                           | 55     |
| 11         | تغير أسعار البترول ومعدل البطالة للفترة 2011-2019                           | 56     |
| 12         | تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2019                                      | 57     |
| 13         | علاقة تقلبات أسعار البترول بمعدلات التضخم للفترة 2000-2010                  | 58     |
| 14         | أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف للفترة 1990-2000                     | 62     |
| 15         | أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف للفترة 2001-2010                     | 63     |
| 16         | تطور قيمة الدينار مقارنة بعملة الدولار للفترة 2011-2019                     | 64     |



|    |                                                                                |    |
|----|--------------------------------------------------------------------------------|----|
| 66 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2000                       | 17 |
| 67 | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2018-2002 | 18 |
| 69 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-1990                            | 19 |
| 70 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2001                            | 20 |
| 71 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال للفترة 2019-2011                            | 21 |

## قائمة الأشكال البيانية

| الصفحة | عنوان الشكل                                                                    | رقم الشكل |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 16     | العرض البترولي للدول العربية 2012                                              | 01        |
| 48     | تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)                   | 02        |
| 50     | نسبة مساهمة القطاع البترولي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010) | 03        |
| 51     | مساهمة مختلف القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الإجمالي (2000-2010)            | 04        |
| 59     | تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)                                 | 05        |
| 65     | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2000)                         | 06        |

# مقدمة

## مقدمة

يعتبر البترول أحد أبرز موارد الطاقة في عالمنا المعاصر بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، إذ يعتبر مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية، يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يشهد الطلب عليه تزايد مستمر خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول إلى منابع البترول والسيطرة عليها، وقد تميز قرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل البترول مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية لدرجة إن أصبح سلاح اقتصادي استراتيجي.

ومن ناحية أخرى تعتبر السوق البترولية سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له الأسعار من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة، تعكس درجة ارتباطه بمجموعة من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية التي تعمل على التأثير في توقعات الطلب والعرض عليه، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات الدول، وبالأخص الدول المصدرة للبترول، حيث ينعكس تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع، وهو ما يؤثر على القدرة المالية لتلك الدول.

يعتبر البترول ( قطاع المحروقات ) المحور الأساسي لعجلة الاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدر للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية وطاقوية للصناعة، إن التطور الحاد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة اخذ نصيب اكبر من الاهتمام سواء في القطاع الخاص أو العام، فقد أصبح سلعة هامة في حياة المجتمعات، بعد ما كان يعتمد عليه في الأغراض الثانوية، لقد تعرضت أسعار البترول للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار، فقد سعت الجزائر لتغيير سياستها الاقتصادية من خلال التفكير في فصل الاقتصاد الوطني عن حركة أسواق البترول العالمية، والاعتماد على موارد أخرى خارج المحروقات وذلك بالاهتمام بالغاز الطبيعي نظرا للاحتياط الكبير الذي تحتويه البلاد وذلك بإعطاء دفعة لعجلة الاقتصاد وتغطية العجز في الميزانية العامة، وعلى ضوء هذه التطورات التي تشهدها الأسعار والتي تجسد انعكاساتها على الوضع المالي نقوم بطرح الإشكالية.

## الإشكالية:

بناء على ما سبق تتجلى معالم الإشكالية في هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟**

## الأسئلة الفرعية:

إن مضمون هذه الإشكالية الرئيسية يقودنا إلى البحث عن الإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالبترول وماهي محددات الطلب عليه؟

- ماهية مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري؟

-هل تتحدد أسعار البترول بأي سلعة في السوق؟

#### فرضيات البحث:

من اجل إثراء البحث والتمكن من الإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي ندرجها في النقاط التالية:

-يعتبر البترول سلعة إستراتيجية هامة في العالم لكونه مصدر طاقتوي تعتمد عليه كل الشعوب.

- تتمثل محددات أسعار البترول في الطلب والعرض العالمين على البترول.

- يعتبر التنوع الاقتصادي في الصادرات الجزائرية أمر ضروري وحل لتجنب الصدمات البترولية.

#### أهمية البحث:

تبرز أهمية دراستنا هذه لمحاولة معرفة أهم تغيرات أسعار البترول ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني كذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة، إظهار مكانة البترول في الجزائر، حيث تعتبر المحروقات العجلة المحركة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

#### أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من وراء هذا البحث في:

- الإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن الإشكالية، نقوم بالبحث وتحليل اسباب ارتفاع أسعار البترول وأهم محدداته.

- إعطاء مفهوم لموضوع أسعار البترول وإبراز أثره على الاقتصاد الجزائري.

#### أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصرها فيما يلي:

-يعتبر من المواضيع الهامة لاقتصاديات البلدان، كونه يحتل مكانة عالمية كبيرة.

- معرفة مدى تأثير تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

- الميل الشخصي بدراسة مواضيع ذات صلة بالاقتصاد الجزائري ومصادره المتعددة.

#### منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم استخدام الطرق الإحصائية الضرورية لدراسة علاقة المتغيرات الإحصائية الاقتصادية وتطور أسعار البترول في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في كافة أجزاء البحث.

كما سنعمد في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل المستخدمة لجمع المعلومات والبيانات أهمها مراجع مختلفة من كتب وأطروحات دكتوراه ومجلات بالإضافة إلى الإحصائيات المأخوذة من المواقع الالكترونية للهيئات الرسمية.

### الإطار الزمني والمكاني والموضوعي للدراسة:

عنوان الموضوع مكون من ثلاث أجزاء الجزء الأول والثاني نحاول فيه التطرق إلى الجانب النظري للبتترول من خلال التعرف على مختلف المفاهيم والتعاريف، أما الجزء الثالث فهو تطبيقي حيث قمنا بدراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2019).

### صعوبات البحث:

الصعوبات التي تلقيناها في هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-تضارب الإحصائيات من مصادرها الرسمية

-تعذر وصولنا إلى بعض الإحصائيات

### الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع وتناولته من زوايا مختلفة، وسوف نستعرض في هذا البحث أهم الدراسات:

-دراسة قدمها داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على الساسة المالية في الجزائر للفترة (2000-2010) هدف هذا البحث إلى دراسة تقلبات أسعار النفط على الطلب الكلي، من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط، وصل إلى النتائج التالية:

أسعار النفط تأثر على معدلات التضخم

تقلبات أسعار النفط تأثر على السياسة النقدية في الجزائر

- دراسة قدمها بلقاسم سرايري، بعنوان دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تطرق إلى إشكالية تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة وقطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات في الجزائر وتكمن دراسة هذه الاشكالية من خلال وضع فرضيات تمثلت في أن التغيرات الاقتصادية الدولية في قطاع المحروقات أثرت على قطاع المحروقات الجزائري وهي التي فرضت الإصلاحات الاقتصادية فيه وأن هذا التأثير كان واقعه إيجابا نظرا إلى الضغط الذي فرضه على القطاع مما دفعه إلى تحسين أدائه ويمكن الملاحظة أخيرا كاستنتاج للدراسة توجه التركيز إلى الدور الهام الذي بات يلعبه الغاز كمورد طاقة هام في ظل تراجع احتياطات النفط وكذلك لفت النظر إلى التطورات الهامة التي حدثت على صعيد التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف والاستغلال والنقل، وعليه فإن الدراسة تتقاطع مع بحثنا في النقاط التالية:

-عرض تحليلي لواقع الاقتصاد الجزائري

-مدى تأثير المتغيرات الدولية على سوق المحروقات.

-دراسة الباحث **وحيد خير الدين**، بعنوان أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر، حيث تطرق لإشكالية إلى أي حد تساهم الثروة النفطية في تفعيل الاقتصاد الدولي وماهي أهم الاستراتيجيات البديلة لها، اعتمد على منهجية التحليل والتدقيق من خلال دراسة حالة قطاع المحروقات الجزائري من خلال وضع فرضيات تمثلت في أن الثروة النفطية تساهم في بناء الاقتصاد الجزائري، القطاع الزراعي من أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر، يساهم النفط في تطوير الاقتصاد الدولي، وتوصل إلى النتائج التالية: الثروة النفطية هي عماد الاقتصاد الجزائري فالريع البترولي يساهم بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية، الطاقات المتجددة بالأخص الطاقة الشمسية أفضل بديل للثروة النفطية بدا الغاز وطاقات الرياح، القطاع السياحي يعتبر قطاع خصب للاستثمار فيه في الجزائر.

## هيكل البحث

حتى نتمكن من الإجابة على الاشكالية المطروحة في بحثنا قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

-الفصل الأول: تحليل السوق العالمية للبترول ويتناول المبحث الأول الطلب العالمي على البترول، المبحث الثاني العرض العالمي على البترول، والمبحث الثالث تبيان محددات أسعار البترول.

-الفصل الثاني: فسوف نعتمد لتقديم تطور البترول في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول دراسة البترول في الجزائر، المبحث الثاني نبين أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري والمبحث الثالث الإمكانية البترولية في الاقتصاد الجزائري.

وفيما يخص الفصل الثالث، فهو يتعلق بدراسة تحليلية لأثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ويتمثل في تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بأسعار البترول للاقتصاد الجزائري من خلال مبحثين: المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي، والمبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي.



**الفصل الأول**  
**تحليل السوق العالمية**  
**للبنترول**



### تمهيد

كان الإنسان منذ القدم يبحث عن مصادر الطاقة لكي، تضمن له العيش والاستمرار، إذ اكتشف واستخدم الكثير من المصادر الطاقوية، ولكن عند اكتشاف الثروة النفطية وبالتحديد في سنة 1859 على يد أول مكتشف للنفط "Edwine Drake" في أمريكا، فأصبحت هذه الصناعة منذ ذلك الوقت مسالة اهتمام قومية خاصة في بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا.

وتعتبر الثورة النفطية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وبدونها ماكان للثورة الصناعية أن تصل إلى أعلى مستوياتها، فهي تساهم اليوم إسهاما كبيرا وتحقق دفعا قويا للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ونظرا للأهمية الكبيرة للثروة النفطية فإنها تسمى عند الخبراء (الثروة النقدية الناضبة) ويسمونها الاقتصاديون أيضا برأس المال لتشغيل المتحرك.

وقد أصبحت الثورة البترولية بالنظر لأهميتها موضع نقاش كل المنظمات الدولية والإقليمية وأصبحت تؤثر حتى في صناعة رؤساء وقادة الدول.

والسبب الرئيسي المباشر وغير المباشر في نشوب الحروب والصراعات الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق جاء هذا الفصل ليمدنا بمفهوم النفط ودوره في التنمية الاقتصادية.

### المبحث الأول: الطلب العالمي على البترول

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ سنة 1950 حتى يومنا هذا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة المتجددة والطاقة النووية، ومن المفترض إن يبقى كذلك خلال الأيام القادمة حسب نتائج آخر البحوث التي أجريت في مجال الاقتصاد والطاقة، إما من جانب الطلب على البترول فنقوم بدراسة مفهوم البترول وأنواعه وأهميته، ومحددات الطلب على البترول، وتطور الطلب العالمي عليه.

**المطلب الأول: البترول، أنواعه وأهميته:** يعتبر البترول أهم الاكتشافات التي توصل إليها الانسان، حيث يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهومه، أنواعه وأهميته الدولية.

#### الفرع الأول: نشأة البترول

يتفق معظم المؤرخون على أن الصناعة البترولية بدأت تبرز كاد الصناعات الهامة منذ سنة 1859 عندما تم اكتشاف أول بئر منتجة للبترول بالقرب من مدينة بنسفيل بولاية سلوفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مواطن أمريكي يسمى ( Edwine Drake ) وتوسع استخدام البترول مع إنشاء أول شركة له وهي ( Standard oil company ) سنة 1860، تليها قيام شركات أخرى عرفت فيها بعد شركات البترول الكبرى، التي سيطرت على الصناعة البترولية بمختلف مراحلها، سواء تعلق الأمر بإنتاج البترول الخام أو بالتكرير أو النقل أو التوزيع لفترة طويلة من الزمن، كما ارتبط تطور إنتاج البترول بتطور تكنولوجيا صناعة أدوات الحفر والاستخراج، وقد ارتبط كذلك تطور استهلاك البترول بتطور التكنولوجيا في عدة مجالات ففي السنوات الأولى لاكتشافه كان الهدف الرئيسي لإنتاج البترول هو استخراج الكيوسين، وقد ظل الكيوسين المنتج البترولي الرئيسي في بداية القرن العشرين، وفي حوالي 1900 تم اكتشاف الإنارة الكهربائية وكذلك المحركات التي تعمل بالبنزين، فانخفض الطلب على الكيوسين وبدأ استعمال البنزين على نطاق واسع ليحل الكيوسين كمنتج بترولي رئيسي، وقد استمرت صناعة البترول في التطور، والسبب الذي ساعده في التطور هي الأحداث الكبرى للحربين العالميتين الأولى والثانية، خلال هذه الفترة بدأت الصناعة الكيماوية في التحول من الفحم إلى البترول معلنة عن نشأت الصناعات البتر وكيماويات وتعدد السلع التي تعتمد على البترول كمادة خاصة، إضافة إلى كونه مصدر للطاقة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دحوا سليمان، بن ساحة مصطفى، واقع وتحديات إنتاج واستهلاك البترول في الاقتصاد العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، ديسمبر 2010 ص 25

### الفرع الثاني: مفهوم البترول

#### تعريف البترول:

كلمة pétroléum هي لاتينية الأصل تتكون في الأصل من مقطعين: المقطع الأول (Pétro) ويعني الصخر والمقطع الثاني (oléum) ويعني الزيت، وتعني الكلمة بالغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتكون في المتوسط حوالي 0.836 جم / سم مكعب. يتكون البترول من تحلل الموارد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، ويبقى البترول داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها التواءات أو انكسارات بفعل حركة القشرة الأرضية تحت فعل الضغط الواقع عليه.<sup>1</sup>

#### تعريف آخر للبترول:

البترول عبارة عن مادة بسيطة ومركبة، هو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائياً على عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في الوقت نفسه مادة مركبة لان مشتقاته تختلف بالاختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما، فالبترول يتكون من خليط المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي، فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.<sup>2</sup>

#### التعريف الشامل:

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البترول كلمة لاتينية معناه زيت الصخر، وهو عبارة عن سائل لزج وكثيف يوجد في باطن الأرض أو على سطحها، وهو خليط مقعد وسريع الاشتعال، يستخدم في مختلف جوانب الحياة كصناعة الأدوية والمعدات والإنارة ... الخ.

### الفرع الثالث: أنواع البترول وطرق استخراجه

#### 1-أنواع البترول:

يتباين البترول ويختلف في نوعه من منطقة وبلد لآخر، وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد بترول واحد في نوعه، بل توجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول القارة الإفريقية

<sup>1</sup>عدناني خوله، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل، اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، أوت 2019، ص 250

<sup>2</sup> محمد احمد الدوري، مطبوعة بيداغوجية بعنوان.محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 08

والبترول العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية، وهكذا فقد يكون بترول هبرفينيا وهو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البرافيسية، أو قد يكون بترولاً نافتينيا وهو البترول الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية أو يكون من المواد الإسفلتية ( العطرية، الأروماتية )<sup>1</sup>.

هناك بترول خفيف، ثقيل ومتوسط، وهناك بترول حسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض) كما يوجد بترول حلو ومر للتدليل على مقدار ونسبة احتواءه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع البترول كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (01): درجة الكثافة النوعية والكثافة API لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات البترولية

| النوع          | درجة الكثافة النوعية | عدد البراميل في الطن المتري | الكثافة حسب API |
|----------------|----------------------|-----------------------------|-----------------|
| الزيت الخام    | 0.80                 | 8.0                         | 45.4            |
| بنزين الطائرات | 0.80                 | 9.1                         | 70.6            |
| بنزين السيارات | 0.81                 | 9.0                         | 67.8            |
| كيروسين        | 0.78                 | 8.2                         | 49.9            |
| زيت الغاز      | 0.82                 | 7.8                         | 41.1            |
| الديزل         | 0.82                 | 7.8                         | 41.1            |
| زيت التشحيم    | 0.85                 | 0.85                        | 35.0            |
| زيت الوقود     | 0.92                 | 6.9                         | 22.3            |
| إسفلت          | 1.00                 | 6.4                         | 10.00           |

المصدر: حسين عبد الله " البترول العربي دراسة اقتصادية قياسية " <sup>2</sup>

### 2- طرق استخراج البترول:

إن طرق استخراج البترول الثروة النفطية ليست بالطرق الثابتة بل هي في تطور مستمر والتطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم، حيث إن عملية استخراج النفط في بداية اكتشافه كانت تتميز بنوع من المغامرة فالمنقبون راحوا يجوبون القارات مشياً على الأقدام أو على ظهور الدواب حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل هي غاية في البساطة، وبعد

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، مطبوعة بيداغوجية بعنوان، محاضرات حول مدخل للاقتصاد البترولي الجزء 1، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 13

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، مرجع سابق ذكره، ص 14

ذلك بدأت عمليات التنقيب والاستخراج للنفط في التطور المستمر، فتعددت وتنوعت أساليب البحث والتنقيب وأصبحت شيئاً فشيئاً أكثر دقة، وسهلت وتيرة الاستخراج بشكل لبي حاجة العالم من الثروة النفطية. ويمكننا إن نتكلم الآن وبصورة موجزة عن أهم طرق وأساليب، البحث والتنقيب عن الثروة النفطية والتي تتمثل في ثلاث طرق رئيسية وهي:

**1- الطريقة الجيولوجية:** وتهدف إلى وضع الخرائط المختلفة على شكل وطبيعة الأرض وهذا لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة والمختبئة في باطن الأرض وتنقسم هاته الطريقة إلى ثلاث طرق:

**1-1- طريقة المسح السطحي:** وتتم بطريقة تقليدية باستعمال آلات التصوير والعدسات المكبرة

**1-2- طريقة المسح الجوي:** وتتم عن طريق الطائرة، أي أن التصوير يتم من أعلى بواسطة الطائرة وتعتبر هذه الطريقة هي الأقل تكلفة والأكثر ربحية للوقت حيث انه بواسطتها يمكن إجراء مسح عام وشامل لمساحات شاسعة تشمل كل القطر.

**1-3- طريقة المسح الجيولوجي:** وهي طريقة تهدف إلى وضع خرائط جيولوجية لطبقات الأرض وهذا قصد معرفة نوعية طبقات الأرض وعلاقاتها مع بعضها البعض وتوضيح الكسور والالتواء وغيرها داخل الطبقات الأرضية وكل هذا قصد تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق.

**2- طريقة المسح الجيوفيزيائية :**

هاته الطريقة تعتمد على معرفة الخصائص الجيوفيزيائية لطبقات الأرض مثل قوة الجاذبية أو درجة المغناطيسية أو مدى توصيل طبقات الأرض للاهتزازات التي تحدث بصورة اصطناعية وبدورها هاته الطريقة هي الأخرى تنقسم إلى ثلاث طرق:<sup>1</sup>

**2-1- طريقة المسح المغناطيسي:** هاته الطريقة تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية في طبقات الأرض، وبهذا فهي توضح نوعية تركيب الطبقات الأرضية، فالصخور النارية تكون درجة المغناطيسية أو تتعدم كلياً.

**2-2- طريقة المسح للجاذبية الأرضية:** بواسطة هاته الطريقة يمكن معرفة قوة الجاذبية الأرضية في منطقة معينة، ومنها تتم معرفة كثافة الصخور الموجودة في باطن الأرض ومقدار عمرها الزمني.

**2-3- طريقة مسح الزلزالي أو الريزمي:** وتعتبر أهم وأفضل طرق البحث وأكثرها فائدة، فهي تعتمد على إحداث هزات اصطناعية في باطن الأرض، وهذا عن طريق إسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض أو عن

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجيستر في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص9

طريق تفجير ديناميت في باطن الأرض "في حفرة يبلغ عمقها بضعة أمتار وبعد عملية التفجير تنتشر موجات الضغط الناشئة عن هذا الانفجار في باطن الأرض فتعكس " ويقوم الجيولوجيون بالاستقبال الهزات أو الذبذبات الصادرة عن ذلك من باطن الأرض ومن مسافات متباعدة بواسطة سماعات خاصة لتسجيلها ومن ثم تحليلها ،من اجل تحديد شكل وتركيب الصخور ، فعلى سبيل المثال طبقة الصخور النارية تعكس صدى سريع والطبقة الرملية تعكس الصدى ببطء.

### 3- طريقة المسح الجيوكيميائية :

وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكيميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الإشعاعي، كاستخدام أشعة غاما أو استخدام الإشعاع الذري. الخ.

وتعتبر هذه الطريقة من أحدث الطرق التي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية على النطاق الدولي انه وبعد عملية تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية، تأتي مرحلة الاستخراج لهذا المورد الحيوي عن طريق عملية حفر الآبار النفطية، هاته العملية والتي تعتبر مكلفة للغاية، حيث تستخدم فيها آلات قوية لحفر الأرض وتتمثل أهم طرق حفر الأرض فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- الحفر بالدق cable Tools

استخدمت هذه الطريقة في بداية نشوء الصناعة النفطية، وتكون عن طريق رفع وإسقاط الرقاق " على سطح الأرض لإنشاء البئر وتتميز هاته الطريقة بتكاليفها البسيطة ولكنها غير مأمونة لأنها تبقى فوهة البئر مكشوفة وتعرضه للكثير من المخاطر .

#### 2- الحفر دوراني rotary drilling

استخدمت هاته الطريقة منذ أوائل القرن العشرين، وتتكون من برج عالي للحفر يصل طوله 136 قدما، وفي وسطه الداخلي ثبت عمود للحفر يصل طوله إلى 40 قدما والذي تنتهي مقدمته بمثقاب من الفولاذ، تكون له أسنان حادة ومذيبة، وعن طريق دورانها تحفر الأرض، هاته الطريقة تحفر إلى عمق يصل إلى أكثر من 25 قدم في باطن الأرض وبصورة عمودية.

#### 3- الحفر التوربيني turbo drilling

هذه الطريقة تشبه والى حد كبير طريقة الحفر الدوراني، ولكن الفرق بين طريقة الحفر الدوراني وطريقة الحفر التوربيني هي انه في طريقة الحفر التوربيني نجد أن عمود الحفر يتكون من مجموعة كبيرة من

<sup>1</sup>وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص10

الأنابيب الحديدية المترابطة والتي يصل طولها إلى عدة آلاف من الأقدام، ولكن لا يدور منها إلى الجزء المتصل بمثقاب الحفر، والذي يتصل بتوربين يدور بسرعة هائلة، وتتميز هذه الطريقة أيضا بأنها لا تحفر بصورة عمودية فقط، بل أنها تحفر أيضا بصورة مائلة تصل حتى زاوية ميل 70 درجة. وتستخدم هاته الطريقة على وجه الخصوص في حفر الآبار المائلة في المياه البحرية وفي طبقات الصخور الشديدة الصلابة.<sup>1</sup> وتعتبر عمليات حفر الآبار النفطية في اليابسة أقل تكلفة من الآبار المحفورة في المناطق المغمورة بالمياه

### الفرع الخامس: أهمية البترول

#### ➤ الأهمية الطاقوية للبترول:

إن اكتشاف البترول لم يكن وليد العصر الحالي بل كان منذ القدم إلا أن استغلاله بشكل واسع وتجاري لم يتم إلا في القرن العشرين نتيجة للتطور التكنولوجي المعتمد أساسا على البترول ومشتقاته كمصدر للطاقة.<sup>2</sup>

جدول رقم: (02) مصادر الطاقة المتوفرة حاليا في العالم

| نسبة الاستخدام العالمي |      |      | مصادر الطاقة      |
|------------------------|------|------|-------------------|
|                        | 89.2 | 42.1 | البترول الخام     |
|                        |      | 23.8 | الغاز الطبيعي     |
|                        |      | 23.3 | الفحم الحجري      |
| %100                   | 10.8 | 7.0  | المفاعلات النووية |
|                        |      | 3.5  | المصبات المائية   |
|                        |      | 03   | مصادر أخرى        |
|                        |      |      |                   |

المصدر: مساعد جاسم العواد " نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط " <sup>3</sup>

#### ➤ الأهمية الاقتصادية للبترول:

يرى الباحث (Mohan Münsingen) أن الطاقة وبالتحديد البترول لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة حيث استمت بشكل مباشر وغير مباشر في تقدم أوروبا في القرن التاسع عشر وذلك في اتجاهات تمثلت في:

<sup>1</sup>وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 11

<sup>2</sup> ميلود بو رحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط، قنوات التأثير والأفاق المستقبلية، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، جامعة أبي بكر

بلقايد سنة 2016-2017، ص 26-27

<sup>3</sup> مساعد جاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي، الطاقة

والبترول، هموم عالم واهتمامات امة، جامعة المنصورة، 2-3، افريل 2008، ص 05

-توفير الإضاءة للمجتمعات خاصة مع التقدم والتحديث في المدن  
-توفير الإضاءة والطاقة للمصانع لفترات أطول يوميا، كما ساعد توفير الإضاءة على رفع نسب التعلم وبالتالي رفع إنتاجية العامل وتطور البحوث والاكتشافات.  
-ظهور المحركات مع اكتشاف البترول وإنتاج البنزين والكيروسين ساعد على التطور والتقدم الاقتصادي للمجتمعات حيث استعملت المحركات في كافة المجالات، الصناعة، الزراعة والنقل.<sup>1</sup>  
كما يرى الباحثان (Richard Eden) و (Michel posmer) أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة ارتبط أيضا بالبترول والتحول جراء استخدام الفحم بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات، كما أن تطور صناعة السيارات وطرق النقل في الولايات المتحدة ارتبط في الأساس مع تطور صناعة البترول.

### ➤ الأهمية السياسية للبترول:

لا تبتعد السياسة البترولية بمحوريها المتمثل في سياسة الأسعار وسياسة الإنتاج عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة الدولية، من علاقات سياسية، وبالتحديد تعتبر الأسواق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية، ولقد أدت الشركات البترولية العالمية ومنذ اكتشاف البترول دورا هاما في تحديد السياسة البترولية وحاولت كثيرا أن تربط السياسة البترولية المتمثلة في الأسعار والإنتاج بمصالح دولها، وكذلك جعل البترول عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية.

لقد عانت الدول المنتجة للبترول للظلم من قبل الشركات البترولية العالمية المحتكرة لهذه الصناعة قد جعل حكومات هذه الدول تفكر كيف يمكن لها أن تأخذ ولو جزء من حقها في بترولها، فكان إنشاء منظمة OPEC سنة 1960 كرد فعل على السياسات لأخذ الشركات المحتكرة للصناعة البترولية، حيث أن السياسات السعيرية التي اعتمدتها هذه الشركات كانت أحد الأسباب المباشرة لإنشاء أ ل (OPEC) لقد طرحت الدول المستهلكة للبترول في السبعينات من القرن العشرين خطابا جديدا مفاده أن سعر البترول يتحدد من خلال قوى السوق، وهو خطاب سياسي لا تدعمه النظرية الاقتصادية ولا الواقع وإنما يقصد به إلا تكون الدول المنتجة والمصدرة للبترول القدرة على

<sup>1</sup>بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الثروة النفطية الواقع والأفاق، الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011، ص 16



تحديد الأسعار وكذلك عدم القدرة علو وضع السياسات التي تحقق الإيرادات الملائمة مع الأهمية الكبيرة للبترول باعتباره موردا هاما.

### المطلب الثاني: محددات الطلب العالمي على البترول

يخضع الطلب العالمي على البترول إلى مجموعة من المحددات، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الطلب العالمي على البترول وأهم العوامل المؤثرة فيه.

#### ➤ الفرع الأول: مفهوم الطلب العالمي على البترول

هو مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية، كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة محدودة بهدف إشباع وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية، كالبنزين لتشغيل السيارات، الكيروسين والبترول الأبيض للإضاءة.<sup>1</sup>

#### ➤ الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الطلب على البترول

يتأثر الطلب العالمي على البترول بمجموعة من العوامل أهمها:

- الأسعار السائدة في الأسواق العالمية باختلافها، سواء الفورية، الآجلة أو المستقبلية.
- أسعار المصادر البديلة للطاقة وذلك في حالة استخدام المنتجات البترولية كمصدر من مصادر الطاقة.
- مستوى الدخل السائد ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يرتبط الطلب على البترول طرديا بمستوى الدخل ومعدل النم الاقتصادي.
- التوقعات المستقبلية حول السوق البترولية، سواء من حيث عرض البترول أو الطلب عليه.
- الاعتبارات غير الاقتصادية الأخرى مثل: الظروف السياسية، الاجتماعية والأحوال الجوية.
- الزيادة في النمو السكاني تعكس الزيادة في الطلب على البترول.
- تفاوت درجة النمو الاقتصادي العالمي في الدول المستهلكة، مما يؤدي إلى تفاوت الطلب البترولي.<sup>2</sup>

عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمية، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 01، الجزائر، سبتمبر 2011، ص 123.<sup>1</sup>  
ياسين مصطفىاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2019-2020، ص 33.

### المطلب الثالث: تطور الطلب العالمي على البترول

بعدما تعرفنا في المطلب الثاني على مفهوم الطلب العالمي على البترول والعوامل المؤثرة فيه سنتناول في هذا المطلب تطور الطلب العالمي على البترول والآفاق المستقبلية له.

#### الفرع الأول: الطلب على بترول بلدان منظمة الأوبك

يتجه الطلب على بترول دولة الأوبك إلى أن يكون طلبا متما لإجمالي الطلب على بترول العالم، ولقد تم تنمية البترول من خارج الأوبك من بحر الشمال وألاسكا قبل زيادة الأسعار في 1973 وبالتالي يمكن القول أن البترول كان سيتم إنتاجه من هذه المناطق لو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، ومن ثم ينظر إلى إجمالي الطلب على بترول الأوبك كطلب مكمل أو متمم لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وحيث تعمل كل موارد الطاقة غير البترول والغاز وبأقصى طاقة لها وحيث قيمة الاستثمارات إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار، فإنه يمكن القول أن الطلب على البترول الأوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام.

وتعتمد سياسة الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات البترول المطلوبة لإشباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: أفاق تطور الطلب العالمي على البترول

دفع الارتباط الشديد للاقتصاد العالمي بمصادر الطاقة وخصوصا المحروقات عدد من المؤسسات والهيئات الدولية المتخصصة إلى إعطاء موضوع الطاقة أهمية استثنائية والاجتهاد في وضع سيناريوهات متوسطة وطويلة المدى لتطور الاستهلاك، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الدولية للطاقة التي أنجزت دراسة عن تطور الطلب في المستقبل، وقد حرصت في دراستها على أن تكون في شكل توقعات مستقبلية مبنية على معطيات أنية ومجردة من الماضي بل عملية إشراف للمستقبل قائمة على تعميم اتجاهات الأسواق في الثلاثين السنة الأخيرة وقد قامت الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية هي:

-اعتماد تقديرات الأمم المتحدة للنمو السكاني في العالم، أي معدل زيادة سكانية في حدود 1 % إلى غاية 2030. معدل نمو اقتصادي سنويا في العالم في حدود 3%.

<sup>1</sup>داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة في الجزائر للفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 8

-اعتماد متوسط السعر المسجل في الفترة (2001/1986) والذي كان في حدود 21 دولار للبرميل كسعر مرجعي للنقط في الفترة الأولى من الدراسة حتى عام 2010 ثم يتطور هذا السعر تدريجيا حتى يصل إلى مستوى سعر 29 دولار في سنة 2010.

ولقد لخصت الدراسة بخصوص البترول أن الطلب عليه سيشهد ارتفاعا كبيرا في العقود القادمة استجابة للاحتياجات الجديدة، حيث يتوقع أن يرتفع حجم الاستهلاك المقدر بـ 75 مليون يوميا في سنة 2010 وإلى حوالي 120 مليون برميل يوميا في سنة 2030.<sup>1</sup>

جدول رقم: (03) توقعات الطلب العالمي على البترول (مليون برميل يوميا)<sup>2</sup>

| السنوات                 | 2010 | 2015 | 2030  |
|-------------------------|------|------|-------|
| الطلب العالمي           | 85.5 | 91.0 | 105.5 |
| الدول الصناعية          | 45.5 | 45.3 | 43.1  |
| أمريكا الشمالية         | 23.6 | 23.8 | 22.8  |
| أوروبا                  | 14.1 | 13.9 | 13.2  |
| دول المحيط الهادي       | 7.7  | 7.6  | 7.0   |
| الدول النامية           | 35.4 | 40.8 | 56.8  |
| الصين                   | 8.7  | 10.7 | 16.6  |
| الشرق الوسط             | 7.3  | 8.7  | 12.5  |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 4.7  | 5.0  | 5.6   |
| روسيا                   | 3.0  | 3.1  | 3.4   |

المصدر: (2010) OPEC

### ➤ الفرع الثالث: صعوبة التنبؤ بالطلب على البترول

يلقى التنبؤ بالطلب على البترول صعوبة كبيرة إذا يعتمد استهلاكه على عدد من العوامل التي تتعرض للتغيير الدائم مع الوقت والتي يصعب التنبؤ بسلوكها. من تلك العوامل القوة التنافسية للبترول كما تحددها الأسعار النسبية لأنواع الوقود البديلة، ومدة توفر تلك البدائل ومدى ملاءمتها ومناسبتها للاستخدامات النهائية والمتنوعة، وبصفة خاصة في المعدات الرأسمالية والأجهزة المعمرة التي يسهل فيها التحول من وقود لأخر.

<sup>1</sup> بلقا سم سرا يري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2007-2008، ص 61

<sup>2</sup> مكي عمارية، ملاحى رقية، خوصة مصطفى، التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية في ظل تقلبات أسعار البترول، مجلة الدراسات المستقبلية المعقدة، / رقم 08/2018 N° Revue Des Economiques Approfondies/

ولكم لعل الأهم من ذلك إن جانبا كبيرا من الإنتاج العالمي من البترول يتم تبادله عالميا وتخضع أسواقه لقدر كبير من السياسات التي تمارسها كل من الدول المستهلكة والدول المصدرة له، ولا يدخل فيها تقدم صعوبات الأخطاء اللصيقة بعملية التنبؤ عموما والتي تزداد احتمالات وقوعها كلما امتدت الفترة التي تغطيها دراسة التنبؤ وتوغلت في أعماق المستقبل الحافل بمختلف الاتجاهات.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: العرض العالمي على البترول

يخضع العرض العالمي للبترول للعديد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم النقاط التي تتعلق بالعرض العالمي على البترول في ثلاث مطالب وهي:

#### المطلب الأول: العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم العرض البترولي وأهم العوامل المؤثرة فيه.

#### الفرع الأول: العرض البترولي

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة. ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل من البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلالات الإمدادات البترولية، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في العرض البترولي

يخضع العرض البترولي العالمي لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، ويدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى ومعدل النشاط الاقتصادي، وأسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين فليس معنى توافر احتياطات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض، ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقله

<sup>1</sup>تاكواشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج

لخضر، سنة 2011، ص 76

<sup>2</sup>قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا،

العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 177-192

كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول ومدى حاجتها إلى البترول لمواجهة الاستهلاك المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي الاحتياجات المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل، وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض وهي:

-التوقعات المستقبلية لأسعار البترول

-الاحتياجات البترولية وعمليات البحث والتنقيب على البترول

-طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير

-التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة

-مخاطر البيئة يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الإنتاج العالمي للبترول

رغم أن أبرز العلماء وكبار المستشارين في الشؤون البترولية ينظرون إلى مستقبل البترول بكثير من التشاؤم، بل ذهب البعض إلى وصفه بالميتئوس منه وهذا لتوقعاتهم بنفاذ الثروة البترولية وبالتالي توقف عجلة التنمية، فقد تحدث نائب الرئيس الأمريكي (Dik Tchín) عن الموضوع سنة 1999 في اجتماع مغلق نظمته المعهد البريطاني للبترول بلندن حيث قال " من الواضح لنا جميعا بأن إنتاج البترول أيل النضوب وعليه يجب اكتشاف المزيد من الاحتياطات البترولية وتطويرها كل عام بما يعادل حجم الإنتاج في ذلك العام "<sup>2</sup> إلا أن المعطيات تشير إلى أن البترول سيظل المورد الأساسي للطاقة في المستقبل القريب.

ورغم الزيادة التي يشهدها العالم في استهلاك الطاقة إلا أن العرض العالمي للبترول الخام يشهد ارتفاعا ملحوظا وهذا نظرا للاكتشافات البترولية المسجلة في مناطق مختلفة وكذا التطور التكنولوجي الذي يسمح بالوصول إلى الثروات البعيدة ويسهل عمليات الكشف والتنقيب، وفيما يلي:

<sup>1</sup>قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 193

<sup>2</sup>مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 33

جدول رقم (04): يبين الإنتاج العالمي للبترول حسب الدول للفترة (2011-2015)  
(الوحدة: ألف برميل يوميا)

| الدولة           | 2011     | 2012     | 2013     | 2014     | 2015     | نسبة التغير<br>بين 15/14 |
|------------------|----------|----------|----------|----------|----------|--------------------------|
| و م أ            | 5.637.4  | 9.475.9  | 7.454.0  | 8.707.6  | 9.430.8  | +8.3%                    |
| المملكة المتحدة  | 1.00.60  | 868.6    | 796.1    | 776.0    | 879.7    | +13.4%                   |
| أمريكا اللاتينية | 9.807.6  | 9.701.3  | 9.698.3  | 9.740.6  | 9.715.7  | -0.3%                    |
| روسيا            | 9.787.4  | 9.953.3  | 10.047.3 | 10.087.5 | 10.11.7  | +0.2%                    |
| أوكرانيا         | 48.7     | 46.0     | 43.7     | 40.7     | 36.2     | +11.2%                   |
| إيران            | 3.576.0  | 3.739.8  | 3.575.3  | 3.117.1  | 3.151.1  | +1.1%                    |
| السعودية         | 9.311.0  | 9.763.0  | 9.637.0  | 9.712.7  | 10.192.6 | +4.9%                    |
| الأوبك           | 30.915.4 | 33.188.1 | 32.330.9 | 31.380.2 | 23.315.2 | +3%                      |
| العالم           | 70.174.4 | 72.642.5 | 72.794.9 | 73.330.9 | 75.079.8 | +2.4%                    |
| نسبة الأوبك      | 44.1     | 45.7     | 44.4     | 42.8     | 43.0     | /                        |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات الأوبك لسنة 2015

على الموقع [http://www.opec.org/opec\\_web/en/publication/202.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/publication/202.htm)

تاريخ الاطلاع 2022-05-28

يبين الشكل أعلاه أن الأوبك لها تأثير كبير على العرض العالمي للبترول وبالتالي الأسواق البترولية ومن خلال النسب التي تشير أن نسبة عرض الأوبك حوالي 45 بالمائة من العرض العالمي. أما من ناحية الدول فتبقى المملكة العربية وروسيا تتصدر قائمة المنتجين الأوائل إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يجعل هذه البلدان مؤثرة في الأسواق البترولية.<sup>1</sup>

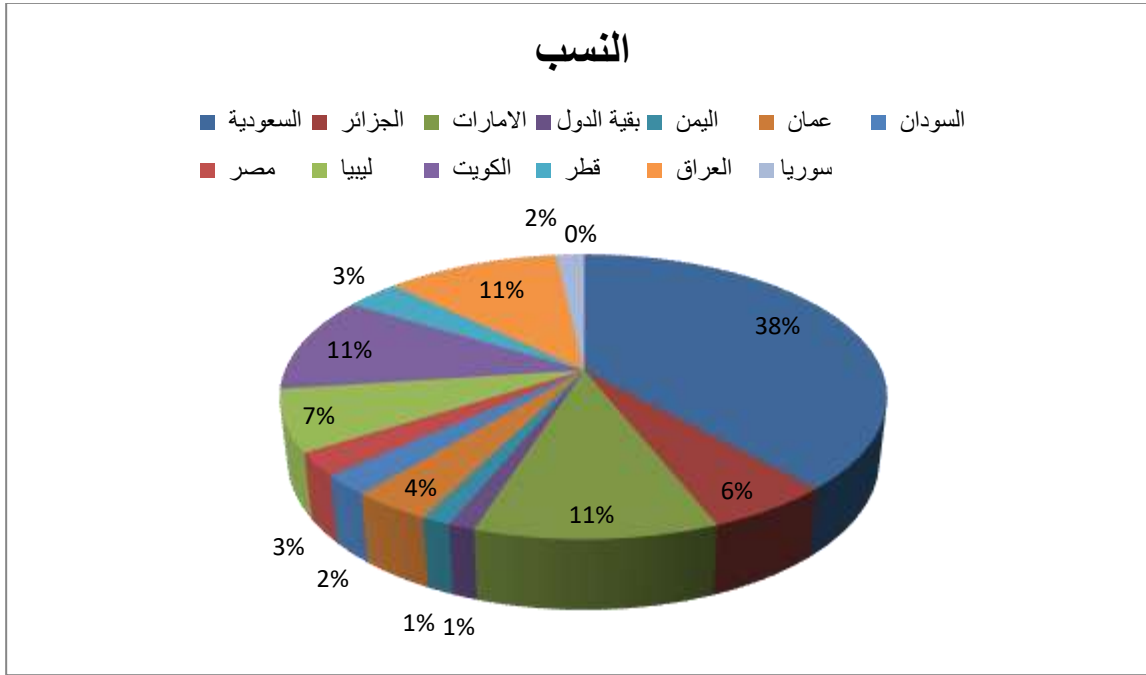
### المطلب الثالث: تطور العرض البترولي

يخضع العرض البترولي لتطورات عديدة في الأسواق العالمية وهذه التطورات قد تؤثر على الأسعار إما بالإنخفاض والزيادة سوف نتناول في هذا المطلب، تطور العرض البترولي لبعض الدول العربية والتوقعات المستقبلية لها.

<sup>1</sup>مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص 36

1- العرض البترولي للدول العربية

الشكل رقم: (1) العرض البترولي للدول العربية 2012



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السبع والثلاثين، 2012، ص 94

بعض التقديرات توضح أن بلدان OCDE، تمثل المستهلك الرئيسي للبترول في العالم إلى ما يقارب 60% من الطلب العالمي، وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيسي، فطلب الشمال الأمريكي من البنزين يمثل حوالي 39% من الاستهلاك العالمي خارج دول أوروبا. أما الصين فالتطورات الحادثة بها منذ مدة ومتواصلة فهي الداعم الرئيسي في النم الاقتصادي والاستهلاك البترولي أكثر من 26% في ثلاث السنوات الأخيرة، حيث تساهم الدول السائرة في طريق النم بحوالي 68% في نمو الطلب، وقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة استهلاكها من البترول سيفوق الذي يستهلكه دول الأوبك في 2020 ومن العوامل المساعدة على هذا التطور الاستهلاكي لدى هذه البلدان، النمو القوي، التطور الصناعي، النمو السكاني وكذا مصادر الطاقة المتاحة والوفرة. قد تكون دول آسيا أكثر استهلاكاً بالنسبة لهذه الدول إذا ما واصلت النهج الحالي في النم الاقتصادي 3,7% بيد أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سينخفض عليها الاستهلاك، فرغم الديناميكية الاقتصادية المحصل عليها والمقدر ب 3% حتى 2020. فاستهلاك الطاقة في هذه المنطقة لن يزيد عن 1.6% في السنة. برزت دول مهمة في الاقتصاد العالمي وتحقيقها لمعدلات نمو عالية دفعها إلى

زيادة طلبها الذي يحفز العرض، ستضمن الاحتياطات العالية في سنة 2004، بـ 1200 مليار برميل، أي ما يقارب الضعف ما كانت عليه في سنوات السبعينات و60% من البترول موجود في الخليج الفارس.<sup>1</sup>

## 2-التوقعات المستقبلية للعرض العالمي للبترول:

جدول رقم (05): التوقعات المستقبلية للعرض العالمي للبترول (2010-2035)

| السنوات                     | 2010 | 2015 | 2020 | 2035  |
|-----------------------------|------|------|------|-------|
| دول منظمة التعاون الاقتصادي | 19.9 | 20.3 | 20.4 | 22.2  |
| الدول النامية دون أوبك      | 16.9 | 18.4 | 19.4 | 19.3  |
| الاقتصاديات المتحولة        | 13.4 | 14.3 | 14.9 | 16.1  |
| إجمالي دول خارج الأوبك      | 52.3 | 55.3 | 57.3 | 60.5  |
| أوبك                        | 29.3 | 31.3 | 33.2 | 39.3  |
| العالم                      | 84.4 | 93.1 | 98.0 | 109.9 |

المصدر: صالح تومي، رضوان جمعة، دراسة قياسية وتنبؤيه لأسعار النفط العالمية (1970-2018) ومجلة الباحث،

العدد 16، الجزائر، 2016، ص 69.

يبين الجدول أن العرض البترولي في دول خارج الأوبك أنه ازداد بمقدار 03 م ب /ي سنة 2015، في كل من بحر قزوين، البرازيل، كندا، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فمن الممكن أن تعوض هذه الزيادة التراجع في الكميات المعروضة من البترول في بحر الشمال وأمريكا اللاتينية، وازداد عرض الأوبك من البترول غير التقليدي بمقدار 02 م ب /ي سنة 2015، و11 م ب/ي بحلول عام 2035.<sup>2</sup>

## المبحث الثالث: محددات أسعار البترول

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى طلب وعرض هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي إلى التوصل غالى سعر محدد تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

<sup>1</sup>بوضراف الجبالي، بن زيدان حاج، العرض والطلب على البترول في السوق الدولية، دراسة حالة الجزائر: إشارة إلى الجزائر ومنظمة

الأوبك، 2000-2014، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 04 وسبتمبر 2015، ص 26-27

<sup>2</sup> ملاحي رقية، خوصة مصطفى، حجار قاسية، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد

4، العدد 8، سنة 2018، ص312



### المطلب الأول: السعر البترولي وأنواعه

يعتبر سعر البترول من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف السعر البترولي، أنواعه ومحدداته.

### الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر البترولي فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية وكان حديث وسائل الإعلام

### التعريف الأول للسعر البترولي:

السعر البترولي هو عبارة عن مؤشر نقدي يحدد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل البترول الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون، معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق البترول الدولية، التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار البترول وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.<sup>2</sup>

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن سعر البترول هو القيمة النقدية لبرميل البترول بالمقاس الأمريكي لذلك نجد أنواع متعددة لأسعاره.

### الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول

في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للبترول رغم التعود على التحدث حول سعر البترول، فهناك عدة أنواع من الأسعار البترولية يختلف كل واحد عن الآخر، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى أهم أنواع أسعار البترول.

**1-السعر المعلن:** هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات البترولية في كارتل الشقيقات السبع، محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد بدأ العمل بهذا السعر منذ عام 1880، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول البترولية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.

<sup>1</sup> دردوحي رابح، صرامة عبد الوحيد، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادية في الجزائر للفترة 1970-2020، دراسة قياسية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01، سنة 2021، ص 413 ARDL باستخدام نموذج

<sup>2</sup> عدنان خوله، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل، إمرجع سبق ذكر، ص 251

**2-السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة، يوافق عليها الطرفان، البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، وهو فعليا عبارة عن السعر المعلن منقوصا منه التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري وهذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين.

**3-السعر الضريبي:** هو تكلفة البرميل البترولي المستخرج ، زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكثافة، ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.

**4-سعر الإشارة ويأخذ اتجاهين:**

**1-4-إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق، وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعيرين (المعلن والمحقق) ويمكن الوصول إلى سعر الإشارة بين الشركة المنتجة للبترول والدول المستوردة.**

**2-4-يعني سعر الإشارة متوسط من البترول المتقارب في درجات الكثافة، أو المتباعد في الموقع الجغرافي، فهو مؤشرا لتسعير البترول حسب قرب أو بعد درجة كثافة بترول الإشارة، فنجد البترول العربي الخفيف، بترول الأوبك، بترول بحر الشمال.<sup>1</sup>**

### المطلب الثاني: محددات أسعار البترول

تتميز سوق البترول حاليا بسيطرة الأسواق البترولية الحرة أو ما تعرف بأسواق المعاملات الفورية والآجلة، على معظم المبادلات البترولية العالمية وبالتالي في مستوى الأسعار، مع العلم ان هذه الأسواق تتركز أساسا في الدول المتقدمة على غرار سوقي نيويورك ولندن اللذان يتم التفاوض فيهما على مائتان برميل من البترول في اليوم، ما يمثل أكثر من ضعف البترول المنتج في العالم يوميا، وفي المقابل فان 5 % فقط من العقود والصفقات المتفاوض عليها في سوق نيويورك يتم تجسيدها ميدانيا باعتبار أن معظم هذه العقود يتم إلغائها قبل حلول أجلها وبالتالي فان أسواق البترول قد تحولت إلى السواق مادية ومالية يتحقق بينهما سعر يومي غير مستقر يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة التي تؤثر في مستويات الطلب والعرض العالمي للبترول.

### الفرع الأول: عوامل مؤثرة في جانب الطلب

من المعلوم أن سعر السلعة يتحدد نتيجة للتفاعلات بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى سعر محدد.

<sup>1</sup>نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياد التراب العربي، ص86-87-88

**1- مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة:** يعتبر البترول والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم التكنولوجي الحاصل حالياً مرتبط باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوسع حجم نشاطه يؤدي حتماً على ارتفاع الطلب العالمي على البترول والعكس صحيح.

**2- مستوى المحزونات:** تتأثر أسعار البترول بمستوى محزونات الدول المتقدمة من البترول ومشتقاته مع العلم أن مستوى المحزونات غير مستقر، ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر البترول، إذ إن ارتفاع حجم المحزونات ينتج عنه تراجع الطلب على البترول وبالتالي انخفاض السعر.

**3- حجم قدرات التكرير في الدول المستهلكة:** يعتبر العجز المسجل في قدرات التكرير لدى الدول المتقدمة المستهلكة للبترول منذ بداية العقد الحالي أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع الملحوظ في أسعار البترول، إذ إن نقص الاستثمارات في مجال الصناعات التكريرية المصاحب بارتفاع الطلب على المشتقات البترولية نتيجة ارتفاع معدلات النم في الدول المتقدمة، أدى إلى ارتفاع أسعار المشتقات البترولية ومن ثم الارتفاع القياسي في الأسعار الاسمية للبترول الخام.

**4- التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للبترول، حيث تبين أن مستوى الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في المقابل ارتفاع الطلب على البترول خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول.

**5- المضاربة في الأسواق البترولية:** تعد المضاربة عامل رئيسي في عدم استقرار أسعار البترول في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود البترولية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر البترول، في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار البترول، يشجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات البترولية الحرة.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: عوامل مؤثرة في جانب العرض**

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى العوامل التي تؤثر على السعر البترولي من جانب العرض في السوق البترولية.

**1- السياسة المتبعة من طرف منظمة الأوبك**

<sup>1</sup>بوفليخ نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 43

تعد منظمة الأوبك الفاعل الرئيسي في سوق البترول العالمي، إذ تساهم بنسبة 35% من الإنتاج العالمي اليومي من البترول الخام، كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل 54.1% خلال عام 2030، كما تتمتع الأوبك بصفتها كارتل اقتصادي بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الاحتياطات البترولية التي تستحوذ عليها الدول العضو في المنظمة، وهو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار البترول في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية العروض البترولية، فمثلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق خلال الفترات العادية أو الاستثنائية، من خلال اجتماعاتها الدورية التي يترتب عنها قرارات تؤثر بشكل كبير على الأسعار وفقا للاتجاه المرغوب من قبل المنظمة.

### 2- عوامل جيوسياسية:

تؤثر الأوضاع السياسية للدول المنتجة والمصدرة للبترول بشكل كبير في أسعار البترول، إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول وخاصة في دول منطقة الشرق الأوسط، التي تعد أكبر منتج ومصدر للبترول في العالم إلى ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الأسواق العالمية للبترول

تخضع السوق العالمية البترولية إلى مجموعة من التطورات المهمة التي أدت إلى حدوث إختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية. الفرع الأول: من خلال هذا الفرع سنتطرق لتعريف السوق العالمي للبترول والعوامل التي تتحكم فيه.

### تعريف السوق البترولي

هي مكان طبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة.<sup>2</sup>

يحرك السوق البترولي قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق وكذا العوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية العالمية وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: الفاعلون في السوق البترولية

تخضع السوق العالمية للبترول لمجموعة من التقلبات نتيجة الأطراف الفاعلون فيها من خلال هذا الفرع سوف نتطرق إلى أهم الفاعلون في السوق البترولية.

<sup>1</sup> بوفليج نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 63

<sup>3</sup> ضياء مجدي الموسمي، ثروة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29

### 1- منظمة الأوبك: تعني كلمة "أوبك" (Organisation of the Pétroleur Exporting Countries)

(منظمة الدول المصدرة للبترول، حيث تأسست في اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في سبتمبر 1960، بمبادرة من الدول الخمس المنتجة للبترول، ( السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا )، وبذلك أصبحت هذه المنظمة عبارة عن كتلة للدول النامية، لحماية مصالحها ومواجهة شركات البترول الكبرى، وكذلك التحكم بشكل كبير بأسعار البترول والإنتاج، فانضمت قطر للمنظمة عام 1961، ثم اندونيسيا وليبيا في 1963، الإمارات والجزائر في عام 1967 ثم نيجيريا عام 1971، الإكوادور والغابون في 1973، إلا أن هاتين الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و 1996، ولذلك فالمنظمة تضم حاليا إحدى عشر دولة ومقرها العاصمة النمساوية "فيينا" تمثلت أهدافها في:

- تحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء في سياساتها البترولية وتوحيدها من أجل التحكم في أسعار البترول
- تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للبترول في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتيازات.
- تحديد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية ومحاولة معالجتها حتى تؤثر على السوق العالمي.<sup>1</sup>

### 2- وكالة الطاقة الدولية IEA

أنشأت وكالة الطاقة الدولية بتخطيط من مهندس وزعيم حركة التجمع الصناعي الغربي، ( Henry Kissinger ) خلال مؤتمر انعقد بواشنطن عام 1974، كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق البترول، وكذا تنامي حركة التأمين في بعض دول الأوبك، حيث وضع إستراتيجية تهدف إلى اقتلاع القوة (البترول) من العرب في الفترة ما بين (1970-1974) وقد شملت في عضويتها آنذاك 18 دولة ومقرها باريس، ولقد توسعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج لتصل إلى 30 دولة بانضمام كل من كوريا الجنوبية، المكسيك، الشيك، بولندا، ستوان وسلوفاكيا ولقد سعت هذه المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ترشيد استهلاك الطاقة ومحاولة تخفيض الطلب على البترول.
- محاولة إيجاد مصادر بديلة للبترول من خلال تشجيع وتنمية الطاقة البديلة.
- زيادة المخزون الاستراتيجي من البترول للدول الأعضاء للتحكم في أسعار البترول.
- المحافظة على البيئة من خلال معالجة الآثار المترتبة على استخدام الطاقة.

<sup>1</sup> ياسين مصطفىاي، مرجع سبق ذكره، ص 40-41

-التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النمو خارج المحروقات، ومحاولة إيجاد مصادر بديلة لها.<sup>1</sup>

### 3-الشركات البترولية العالمية

شركات البترول العالمية هي شركات متعددة الجنسيات، تقوم بأعمال وأنشطة في المجال الطاقوي خاصة المجال البترولي، كما تتعدد الدول التي تعمل فيها بعض تلك الشركات، وتتكامل اغلب هذه الشركات تكتمل عموديا ( Intégration vertical ) بمعنى أن نشاطها يمتد إلى جميع مراحل الصناعة البترولية حتى المستهلك النهائي وتعتبر هذه الشركات من أقدم الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تعمل كل شركة في دول عديدة فعلى سبيل المثال: شركة BP البريطانية تملك قيمة قدرها 403.3 مليار دولار كإيرادات وفوائد وأرباح وأسهم وتعمل في أكثر من 100 دولة وتوظف نحو 830900 عامل في كافة أنحاء العالم وابر أنشطتها تتمثل في :

-القيام بالدراسات الجيولوجية والطبيعية للتقيب على البترول.

-القيام بعمليات الحفر واستكشاف الآبار.

-استخراج البترول وتجميع الزيت وفصل الماء والغاز

-صيانة الآبار وتنشيطها عن طريق الحقن

-القيام بعمليات التكري، النقل التوزيع والتسويق.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أنواع الأسواق العالمية البترولية

من خلال التطورات الحاصلة في السوق الدولية للبترول وصراع المصالح الحاصل بين الدول المنتجة والمستهلكة أدت هذه الأحداث إلى ظهور تعقيدات وتذبذبات في تسعير وتسويق المنتج البترولي هذا ما أدى إلى ظهور سوقين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة:

#### 1-الأسواق الفورية: ويطلق على كل سوق يحتوي على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة

يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على المنتج أو عدة منتجات، وتتمثل هذه الأسواق فيسوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق روتردام بأوروبا.

أما الخدمات المرجعية في هذه السوق فهي برنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا، كما تستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها، واهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

<sup>1</sup> ياسين مصطفىاي، مرجع سبق ذكره، ص 43-44

<sup>2</sup> ميلود ابو رحلة، مرجع سبق ذكره، ص 59

**2- الأسواق الآجلة:** نظرا لحساسية المنتج (البترول) وارتباطه والجيوسياسية أدى لتذبذب حاد في الأسعار مما استدعى إلى إنشاء سوق للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، حيث تضمن هذه الأسواق التحوط من مخاطر للتغيرات الحادة، وقد ارتفع التعامل بها منذ 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد في بورصة نيويورك إلى 476 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002. وتنقسم هذه الأسواق إلى نوعين هما

**2-1- الأسواق المادية الآجلة:** بحيث تتم التعاملات التجارية فيها بالتراضي لسعر معين مع تسليم اجله شهر، لاكن يمكن أن تتجاوز، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب ان تقل عن 500.000 برميل. وعلى البائع تحديد تاريخ توفرها في أجال أقصاه 15 يوم، ولا يتوفر هذا النوع من الأسواق على نوع من البترول أو المنتجات البترولية كبرلنت، البنزين، وقود الطائرات زيت الديزل وهذه الأسواق غالبا ما تكون غير منتظمة.

**2-2- الأسواق المالية الآجلة:** وهي عبارة عن سوق للأوراق المالية بحيث يتم بيع وشراء البترول بهذه الأوراق وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء بكمية من البترول الخام أو المشتقات البترولية، وظهر هذا النوع لأول مرة بعد الأزمة البترولية الأولى في نيويورك سنة 1973.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حداد محي الدين، مطبوعة بيداغوجية بعنوان، محاضرات في اقتصاديات الطاقة، طبعة أولى ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، ص 63-64

### خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن البترول أهم ثروة طبيعية منحها الله عزوجل لبعض دول العالم وجعلها تتميز عن غيرها من الدول امتلاكها هذه الثروة، واعتبارها مادة أساسية ترتكز عليها الاحتياطات البشرية حيث منذ اكتشافه شكل منعطفا كبيرا على اقتصاديات هذه الدول والاقتصاد العالمي وفي هذا السياق تطرقنا في هذا الفصل إلى تكوين هذه المادة الحيوية والإستراتيجية وكذلك إلى أنواع أسعاره والأسواق التي يتداول فيها كسلعة، العوامل المتحركة في أسعاره، حيث أن أسعاره لها دور كبير في التوازنات الاقتصادية وكذلك السياسية بين الدول المنتجة والمصدرة له وبين الدول المستوردة له أو الدول الصناعية والدول النامية ، لهذا تسعى الدول المنتجة له الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره لأنه يشكل المورد المالي الأساسي لديها، التي من خلاله تبني عليه مخططات التنمية الاقتصادية الاجتماعية والأمنية، وتتخذ على أساسه قرارات سياسية، ومن خلال هذا كله نستخلص ما يلي:

-البترول مادة معرضة للنفاذ.

- البترول يتأثر بالعديد من العوامل السياسية أو الاقتصادية.

- أسعار البترول تتحكم فيها جملة من العوامل، أهمها عوامل السوق (العرض والطلب) وكذلك المنظمات الدولية.

-أصبح البترول أو ما يعرف بالذهب الأسود يستخدم كسلاح من اجل السيطرة والهيمنة على الدول.



## الفصل الثاني:

تطور البترول في الجزائر

### مقدمة الفصل:

تعتمد الجزائر بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها البترول اذ يعتبر هذا الأخير سلعة إستراتيجية حقيقية هامة لها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني:

ونظرا لأهمية هذه السلعة في التنمية الاقتصادية، قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم هذه الثروة التي كانت حكرا على الشركات الأجنبية والفرنسية خصوصا، ولذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري بشكل كبير وهذا عن طريق توظيف العوائد المالية التي تدرها هذه السلعة من عملية صعبة في تمويل جميع مشاريع البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى في البلاد.

ولكن الشيء الملاحظ أن الأموال التي تدرها هذه السلعة غير منتظمة وغير مستقرة، وهذا راجع لخضوعها لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول التي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن لأي طرف التحكم فيها أو التنبؤ بها هذا ما جعل لها آثار على الاقتصاد الوطني الجزائري إما إيجابا في حالة زيادتها أو سلبا في حالة انخفاضها وهذا ما يظهر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد، بعد كل حالة وانطلاقا من ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى البترول في الجزائر وأهميته، والمكانة التي يحتلها في زيادة وانخفاض الاقتصاد الجزائري.

### المبحث الأول: البترول في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

### المطلب الأول: لمحة عن البترول في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان أقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 95%

### الفرع الأول: تاريخ البترول في الجزائر

يرجع اكتشاف البترول في الجزائر إلى البدايات الأولى من القرن العشرين حيث بدأت محاولات التنقيب عن البترول في الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر بعد الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، مثل بئر تيلوانيت (جنوب غرب غليزان) وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

في عام 1946، اكتشفت شركة البترول أول حقل بترولي واد قطرين، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 وحينئذ الاستغلال البترولي واندفعت الشركات وراء الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب، ومن هذه الشركات "الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر" وشركة "أبحاث واستغلال بترول في الصحراء" وهم شركتان فرنسيتان منحت لها 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم<sup>2</sup> بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية ظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل إيجلس عام 1954 وحاسي مسعود وتيفنتورين في عام 1956، بدأ الإنتاج البترولي يتزايد منذ اكتشاف الحقول ثم توالى الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0,4 مليون طن سنة 1958 إلى 20,7 مليون طن سنة 1969.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: السياسة البترولية في الجزائر

في هذا الفرع سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup>يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، دار الفكر العربي، ص 436.

(1) **رهانات قطاع المحروقات:** يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 61% من الإنتاج المحلي وبأكثر من 11% في الميزانية العامة، وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة ان الدور الهام الذي يتميز به قطاع المحروقات في إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات إذ تتركز على أربعة محاور أساسية هي:

- ✓ تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- ✓ المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- ✓ الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقة المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية)
- ✓ التعاون الدولي في مجال الطاقة.

(2) **السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:** إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات شملت:

- ✓ ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول، البنزين الخالي من الرصاص)
- ✓ إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 49% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة
- ✓ التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.
- ✓ بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل.
- ✓ إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك لمعالجة النفايات السائلة.
- ✓ تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية إعادة حقنه في حقل 3.
- ✓ +عين صالح

(3) **التعاون الإقليمي والدولي:** تركز إستراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسيين هما: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دور بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.

(3) - 1 على المستوى الإقليمي: يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة الأورو-متوسطية للتبادل الحر عبر:

- تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية

- تنفيذ مشاريع مشتركة ذات فعالية طاقوية والمحافظة على البيئة.

- التصنيع من خلال مشاريع واسعة النطاق إقليمي في مجال البتروكيماويات والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.

- 2 على الصعيد الدولي: تستفيد الجزائر من خلال حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات، وتسعى الجزائر من خلال عملها في إطار منظمة الأوبك إلى:

- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق النفطية ومستوى متوازن للأسعار.

- التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: قطاع الطاقة في الجزائر

يعتبر البترول سلعة استراتيجية هامة في الاقتصاد الجزائري إذ أنه يعتبر أهم عنصر تعتمد عليه من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى قطاع الطاقة في الجزائر:

لقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات وبعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في الاقتصاد الوطني تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو

<sup>1</sup> عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النم الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 97-99

الخصومة والتحرير. إن البترول في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم تمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين الرومان والأتراك.

بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار بترولية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف "حقل عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء وفي جوان 1956 تم اكتشاف "حقل وحاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب.

وبعد الاستغلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات اليابانية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست شركة سونا طراك بتاريخ 1964/12/31 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة، كما تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 1971/02/24 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونا طراك.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دور الثروة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعتمد بصفة كبيرة على البترول، رغم تواجد العديد من الموارد البديلة التي يمكن أن تخلفه في هذا المطلب سوف نتطرق لبعض من هذه الموارد.

لعبت الثروة النفطية دورا بارزا في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث اعتبرت القاطرة التي تجر عملية النمو الاقتصادي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. بعد استقرار الحكم السياسي في الجزائر بعد عام 1967 وضعت الجزائر إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على وجه الخصوص على تقويم قطاع المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية، فأعطت لشركة سونا طراك كامل الصلاحيات في تسيير شؤون قطاع المحروقات وأصبح التدخل المتزايد للدولة والمؤسسة الوطنية للبترول والغاز

<sup>1</sup> العجاج فاطمة الزهراء، قليل زينب، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1986-2016، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، سنة 2019، ص 510

سوناطراك" مصدر إزعاج للمؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير تأميمها في 24 فبراير 1971، وبهذا تمكنت الجزائر من أن تضمن لنفسها الموارد التي بفضلها تحقق مشروعاتها في التطور فأنفقت الدولة الجزائرية خلال فترة (1970\_1973) مليار دينار جزائري استحوز قطاع المحروقات لوحده على 15 مليار دينار وكان هذا بهدف إنشاء صناعات قاعدية وتنمية قطاع المحروقات، بهدف زيادة إيراداته، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني (1974\_1977)، بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973، والذي تم فيه توظيف 100 مليار دينار، استحوز قطاع المحروقات، وخلال المرحلة الانتقالية التي خصصت لإتمام المشاريع العاطلة أو التي لم تكتمل من المخططات السابقة. ثم جاءت مرحلة إعادة الهيكلة عام 1980 والتي جاءت استجابة المتطلبات الوضعية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية من جهة ووضعية الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى<sup>1</sup> وبذلك فإن دور الثروة النفطية تتمثل في:

-التعجيل في استيراد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها وطنيا بطريقة غير مباشرة

-زيادة الإمكانية المالية للدولة خاصة في مجال العملات الصعبة

-توفير المواد الأولية الضرورية لصناعات أخرى وبالتالي يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: أهمية الثروة البترولية في الجزائر

يتميز البترول بمزايا جعلت منه مادة حيوية، ووضعت موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى، وأكد على ذلك خبراء الطاقة والاقتصاد، حيث أجمعوا على أن البترول سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من كافة النواحي وهذا ما جعل الصراع عليه يصدد بين الدول الكبرى من أجل السيطرة عليه، وبهذا أصبح البترول الركن الأساسي في إستراتيجيات الدول، إذ أصبحت تدرك أنه مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور، سوف نتطرق من خلال هذا المبحث على أهمية البترول ومكانته في الاقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup>وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 198

<sup>2</sup>أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 233 - 235

### المطلب الأول: أهمية النفط في الجزائر

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أن سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم من عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي يأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها. وتكمن أهميته في:

1. كونه مصدر للطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملته الحراري ونظافته واستخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيح من مزايا أخرى

2. لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية. إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما الإنتاج المحروقات من بترول وغاز طبيعي والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري

الجزائر هي أكبر بلد في المغرب العربي يزخر بإمكانات اقتصادية هائلة، على رأسها الصناعة البترولية، وللسعي إلى تجسيد مساعي التنمية المستدامة من الموارد المالية الناتجة عن هذا القطاع المهم، ثم إعداد مشاريع مختلفة. في هذا الصدد تم الشروع في تنفيذ إصلاحات شاملة مست جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لاسيما إصلاح الدولة

في هذا الصدد تم الشروع في تنفيذ إصلاحات شاملة مست جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي لاسيما إصلاح الدولة والعدالة والتربية والتعليم وعليه تحولت الجزائر إلى ورشة شاسعة لا يمكن تقدير

<sup>1</sup> أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، على الموقع <http://knaz-redha.Blogsport.com/2011/08/blog-09/05/2022>



نتائجها كاملة. وفقا لمجلة بريتش بتروليوم الصادرة في جوان 2013 فإن الجزائر تحتوي على رصيد نقط مؤكدة يقدر بـ 12.2 مليار برميل اعتبارا، وهو ثالث أكبر احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا. الاحتياطيات المؤكدة في الجزائر في المقام الأول تقع في النصف الشرقي من البلاد، في حين أن احتياطيات إضافية تقع في النصف الشرقي من البلاد، في حوض بركين (Berkine).

الجزائر تنتج النفط منذ عام 1956 وإلى يومنا هذا، تسخر الجزائر كل الموارد البشرية والمادية اللازمة من أجل البحث والتقيب لاحتمال اكتشافات جديدة للنفط في المستقبل<sup>1</sup>

حيث أن سونا طراك المملوكة للدولة تسيطر على إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر إلى جانب مجموعة من الشركات الأجنبية المتخصصة في القطاعات المنتجة للنفط والتي دخلت العديد من اتفاقات الشراكة مع سونا طراك.

اتجهت الجزائر لفتح قطاع الطاقة للتنافس من خلال تجديده ودخول القطاع الخاص المحلي والأجنبي إلى الأنشطة النفطية المختلفة لتوفير التمويل والاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة واقتحام الأسواق العالمية بما أن المحروقات المصدر الرئيسي للطاقة في البلاد تفضل الدولة اللجوء إلى الاستثمار الخارجي في مجال البحث وتطوير المحروقات بهدف زيادة الاحتياطيات وتحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: علاقة البترول بالاقتصاد الوطني

#### 1- علاقة البترول بالاقتصاد في الجزائر.

حققت الجزائر سجلا قويا من عمليات تنفيذ في إطار برامج تثبيت الاقتصاد الكلي والتصحيح الهيكلي التي تقوم بها منذ سنة 1991 بمساندة من صندوق النقد الدولي، كما نجحت الجزائر في تثبيت اقتصادها الهيكلي على الرغم من تقلبات أسعار النفط ورافق ذلك إحراز بعض التقدم في الإصلاحات الهيكلية التي أُرست الأساس اللازم لاستئناف النمو الاقتصادي، كما استفادت الجزائر من طفرة مستمرة مما أدى إلى حصولها على إيرادات غير مسبوقة وإلى تراكم هائل في صافي الأصول بالعملة الأجنبية. وشهدت فترة السنوات 2000-2008 تحقيق معدل نمو قوي غير أن الجزائر شهدت ابتداء من عام 2009 تراجع في مداخل البترول بنسبة 44.73% نتيجة الأزمة العالمية وما صاحبه من تراجع في الطلب العالمي هذا ما يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> صالح الياش-أجلبي محمد الأمين، فنوني حبيب، مجلة البترول والتنمية المستدامة في الجزائر، آل عدد9، ديسمبر 2014 ص235.

<sup>2</sup> أوزان حسين- كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، ص 19-20

### 2- علاقة البترول بالبيئة في الجزائر

للنفط تأثير ملحوظ على الناحية البيئية، وذلك من جراء الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إنتاجه وتشغيله، مثل التفجيرات الزلزالية أثناء إنتاجه والحفر، تولد النفايات الملوثة. كما إن استخراج البترول عملية مكلفة وأحيانا ضارة بالبيئة، بالرغم من أن (جونهننت من وودز هول) أشار في عام 1981 إلى أن أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي لا يستلزم الأضرار بالبيئة لاستخراجه. وعديد من حقول النفط تم العثور عليها نتيجة للتسريب الطبيعي. أما بالنسبة للنفط في الجزائر فإنه من أجود أنواع النفط في العالم، بدرجة كثافة نوعية  $45^{\circ}\text{API}$  ومحتوى الكبريت 0,1% هذا ما يجعل الدول الأوروبية تعتمد عليه في تلبية الطلب المتزايد لاستهلاكه لأنه قليل التأثير السلبي على البيئة من حيث التلوث. لكن ككل أنواع الوقود الحفري الأخرى تسبب حرق النفط في انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وهو ما يساهم في ظاهرة الانحباس الحراري وبوحدات الطاقة فإن النفط ينتج كميات  $\text{CO}_2$  أقل من الفحم ولكن أكثر من الغاز الطبيعي<sup>1</sup> ونظرا للدور الرئيسي للنفط والبنزين في النقل الشخصي والعام فإن تخفيض انبعاث  $\text{CO}_2$  تعتبر من المسائل الشائكة في استخدامه. وتجري مصانع السيارات بحثا لتحسين كفاءة محركات السيارات، كما هناك أفكار لاحتجاز ذلك الغاز الناتج من المحطات الكهربائية وضخها تحت الأرض. وفي الأخير يجب ألا نغفل ما تخلف عملية حفر الآبار النفطية من تلوث كبير في التربة والمياه الجوفية جراء المواد السامة من مخلفات الحفر بحيث أنه من الضروري تطبيق نظام إعادة حقن تلك المخلفات في أحواض وآبار خاصة.

### 3- علاقة البترول بالمتغيرات الاجتماعية في الجزائر.

لقد حققت الجزائر تقدما في مجال تحسين مؤشراتها الاجتماعية فتقديرات نسبة الفقر باستخدام استقصاء لموازنات الأسر المعيشية التي تم إجراؤه في عام 2000. أما بالنسبة لسنة 2005 فقدرت نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 2 دولار في اليوم بـ 15.1%<sup>2</sup> (5 ملايين شخص) ويمكن أن يكون هذا نتيجة لتراجع الإنفاق العام شاملا التحولات الاجتماعية. ازداد العمر المتوقع عند الميلاد وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ السنة الأولى من العمر من 120 طفلا إلى 30 طفلا (لكل 1000 ولادة حية)

<sup>1</sup>صالح الياس-أجيلي محمد الأمين، مرجع سابق الذكر، ص 239-241

<sup>2</sup>صالح الياس أجيلي محمد الأمين، مرجع سابق الذكر، ص 239-241

وأدى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس إلى تخفيض الأمية من 25% عام 1998 إلى 16% عام 2005 بالنسبة للرجال ومن 46% إلى 40% بالنسبة للنساء. أما بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 فقد ارتفع بنسبة 54,6 من سنة 1980 إلى سنة 2012

### المبحث الثالث: الإمكانية البترولية في الاقتصاد

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كاحدى الدول البترولية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من امكانيات بترولية تجعل الأطراف المتعاملين يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقيدون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى الاحتياطات البترولية التي تمتلكها الدول وفي هذا السياق سوف نتطرق إلى تطور إحتياطات البترول في الجزائر في فترة زمنية معينة والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر بصفة عامة.

### المطلب الأول: احتياطي البترول في الجزائر

يشكل الاحتياطي النفطي جزءا من حجم النفط المخزون في الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة، ويعتمد الاحتياطي النفطي على عدة عوامل منها: قوى الدفع الممكنة السائدة، وطرق الإنتاج المعتمدة، والخواص الكيماوية والفيزيائية للصخور، والوسائل المكنية، وضغط المكامن وغيرها ولذلك فالاحتياطي يتغير مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ومدى الالتزام بسياسة عقلانية في استنزاف المكن وترشيد معدلات الإنتاج والالتزام الكامل بمعايير وضوابط المحافظة على الثروة النفطية والغازية. كما يعد الاحتياطي البترولي بالنسبة لشركات البحث والتنقيب المورد الرئيس لتكوين واستمرار هذه الشركات، حيث يرتبط الاحتياطي بالنتائج الإيجابية لعمليات حفر الآبار الاستكشافية العميقة تحت باطن الأرض ويكون هذا الاحتياطي نفطا خاما أو غازا طبيعيا أو غاز مصاحبا أو سائلا مسترجعا من الغاز. وجب قبل الخوض في تحليل تطور الاحتياطي النفطي الجزائري التطرق إلى أنواع الاحتياطات النفطية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986- 2016)، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، سنة 2020، ص180.

-**الاحتياطيات المؤكدة أو المبرهنة:** وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرفت أماكن تواجدها، والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

-**الاحتياطيات المحتملة:** وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.

-**الاحتياطيات الممكنة:** وهي الكميات المتوقعة تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول. تعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطيات النفط، بعد كل من السعودية والإمارات والعراق وقطر والكويت وليبيا، كما تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا. والجدول التالي يبين تطور احتياط البترول في الجزائر من (1990-2016)

جدول رقم(06): تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر(1990-2019)

| السنوات | الاحتياطيات المؤكدة في<br>ألف مليون برميل | السنوات | الاحتياطيات المؤكدة في<br>ألف مليون برميل | السنوات | الاحتياطيات المؤكدة في<br>ألف مليون برميل |
|---------|-------------------------------------------|---------|-------------------------------------------|---------|-------------------------------------------|
| 1990    | 9,2                                       | 2000    | 11,3                                      | 2010    | 12,2                                      |
| 1991    | 9,2                                       | 2001    | 11,3                                      | 2011    | 12,2                                      |
| 1992    | 9,2                                       | 2002    | 11,3                                      | 2012    | 12,2                                      |
| 1993    | 9,2                                       | 2003    | 11,8                                      | 2013    | 12,2                                      |
| 1994    | 10,0                                      | 2004    | 11,8                                      | 2014    | 12,2                                      |
| 1995    | 10,0                                      | 2005    | 12,3                                      | 2015    | 12,2                                      |
| 1996    | 10,8                                      | 2006    | 12,3                                      | 2016    | 12,2                                      |
| 1997    | 11,2                                      | 2007    | 12,2                                      | 2017    | 12,2                                      |
| 1998    | 11,3                                      | 2008    | 12,2                                      | 2018    | 12,2                                      |
| 1999    | 11,3                                      | 2009    | 12,2                                      | 2019    | 12,2                                      |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: BPStatistical Review of World Energie June 2

تميز احتياطي البترول بالتذبذب من 1990 إلى غاية 2016، ونلاحظ أنه في سنوات التسعينات لم يطرأ تغير كبير على احتياطي البترول الخام في الجزائر ويعزى ذلك إلى انسحاب معظم الشركات الأجنبية التي تمارس النشاط الاستكشافي واحتكار شركة سوناطراك شبه التام للنشاط، لكنها عجزت عن مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف، ولهذا لم يرتفع مستوى الاحتياطي المؤكد من البترول الخام في هذه الفترة فقد بلغ أدنى مستوى قدر بـ 8600 مليون برميل سنة 1990 بعدما فسحت الجزائر أمام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات ونجاحها في جذب ما يزيد عن 50 عقد شراكة مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف حيث تحقق 56 استكشافا نفطيا وأضافت هذه الاستكشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل" ويتمركز معظم احتياطي البترول في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من الصحراء، بحيث تحتل حاسي مسعود المرتبة الأولى بنسبة 46%.

### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر

يواجه مستقبل النفط في الجزائر تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل أهمها في:

- الثروة النفطية ثروة زائلة وناضبة مع مرور الوقت، أي أنها معرضة للتقلص والزوال، لذا يشكل هذا التحدي دافع أول للتوجه نحو الطاقات البديلة المتجددة.
- التجربة الألمانية في مجل الطاقة المتجددة ونجاحها جعلت الدول النفطية لا تترتاح لهذه التجربة وهي تشكل منافسة حقيقية للنفط الاحفوري.
- تذبذب أسعار النفط حيث عرفت أسعار النفط عدة انخفاضات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر لزيادة استعمالاتها نسبيا والذي وصل إلى 43TWh سنة 2009 ومن المتوقع أن يصل إلى 64 TWh سنة 2020 حيث أن هذا التزايد المستمر يدفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في صناعة الطاقة المتجددة.
- ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول - فحم) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود، وكذلك استخدام حسيطة هذه الضريبة في معالجة آثار التلوث البيئية بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعيين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وعليه فإن هذه السياسة ستؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض إنتاج واستهلاك النفط والتوجه حصريا نحو الطاقات البديلة والتي لا يكون عليها ضريبة ولا تلوث البيئة،

- بدأ وتوجه الدول المستهلكة للنفط لاسيما الدول الأوروبية ترشيد استهلاكها من النفط والتوجه إلى الطاقة البديلة والمتجددة.<sup>1</sup>
  - لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لا فتة لأنها تسير بخطى متسارعة وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحاديات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.
- ويمكن القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

- أ. إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس المال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج.
- ب. الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات للبحث والتقيب عن النفط.

إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الاستراتيجيات البديلة للبترول في الجزائر

#### أ-1 الغاز الطبيعي في الجزائر.

#### ❖ مؤهلات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي

-المرحلة الأولى (1970-1987) تميزت هذه المرحلة بالانخفاض المستمر لاحتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر فانقلبت من 3944 مليون م<sup>3</sup> عام 1970 إلى حوالي 3163 مليون م<sup>3</sup> سنة 1987، ويرجع ذلك إلى قرار التأميم الكلي للغاز الطبيعي سنة 1972 على غرار التأميم الجزئي للبترول الذي نص على مشاركة شركة سونا طراك بنسبة لا تقل عن 51% في رأس مال الشركة الأجنبية العاملة في القطاع

<sup>1</sup>أمير صافية، مرجع سبق ذكره، ص 180

<sup>2</sup>أمير صافية، مرجع سبق ذكره، ص 181

بالإضافة إلى تركيز شركة سونا طراك كل نشاطاتها في الحقول البترولية مما أدى إلى تقليص اكتشافات الغاز الطبيعي لأن الغاز الطبيعي في تلك الحقبة من الزمن لم يكن يتمتع بالأهمية البالغة التي يتسم بها اليوم وكذلك إلى تكلفة الاستثمار العالية مقارنة بالاستثمار في البترول.

-**المرحلة الثانية (1988-2010)** على خلاف المرحلة السابقة اتسمت هذه الفترة بالزيادة السريعة والمتواصلة في احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر فانتقلت من حوالي 3234 بليون م<sup>3</sup> سنة 1988 إلى 4580 بليون م<sup>3</sup> سنة 2005 ليعود إلى الانخفاض بحلول سنة 2006 إلى 4504 بليون م<sup>3</sup> واستقر في هذا المستوى إلى غاية عام 2010 ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمادة خام للصناعات التحويلية والإستراتيجية. هذا ويرتكز معظم احتياطي الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمادة خام للصناعات التحويلية والإستراتيجية هذا ويرتكز معظم احتياطي البترول في الجزائر في حاسي الرمل العملاق بنسبة 60% ثم غورد النوس بنسبة 19% يليه حوض إيليزي الذي يحتوي على نسبة 14% وهي نسبة تتساوى واحتياطي البترول في هذا الحوض، فحوض أهناث تيميمون بنسبة تقدر بـ 13% أما باقي الاحتياطات فموزعة على الحقول المتبقية

#### أ-2 الطاقة الشمسية طاقة المستقبل في الجزائر

1. **تعريف الطاقة الشمسية وأوجه استخدامها:** الشمس هي المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة المتجددة الأخرى وبما أن لها تاريخ طويل مع الأرض والإنسان بشكل خاص فقد استحوذت على تفكير العلماء والمهندسين، الأمر الذي دفعهم في أواخر الثورة الصناعية إلى تكثيف جهودهم والبحث العلمي للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة من الاستفادة من الطاقة الشمسية. وتعتبر الطاقة الشمسية من الطاقات المتجددة والنظيفة التي لا تنضب تعد الطاقة الشمسية ناتج التفاعلات النووية التي تحدث في الشمس وتصل طاقتها الحرارية إلى الأرض على صورة طاقة إشعاعية مكونة من الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المرئية والأشعة الحمراء.<sup>1</sup>

#### - الطاقة الشمسية الحرارية:

وتعرف على أنها عملية حصاد واستغلال الطاقة الشمسية لإنتاج طاقة حرارية باستخدام المركبات أو المجمعات الشمسية الحرارية وتقسّم المركبات الشمسية الحرارية إلى ثلاثة أنواع هي مركبات واطئة الحرارة ومركبات عالية الحرارة ولكل منها استخداماته الخاصة. ويعد استغلال الطاقة الشمسية في المجالات الحرارية

<sup>1</sup> ابن رمضان أنيسة، المجلة الجزائرية للقانون المقارن قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نضوب البترول واستخدام الطاقة البديلة، العدد 2 ص 205.

من أقدم تطبيقات التي قد تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية كتسخين الماء وتدفئة المباني والتكييف وصناعة البخار من أجل توليد الطاقة الكهربائية وتجفيف المحاصيل الزراعية.<sup>1</sup>

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** وتسمى أيضا بالطاقة الشمسية الفوتوفولطائية وهي عبارة عن تحويل ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية<sup>2</sup> باستخدام الخواص الالكترونية لبعض المواد من السيلكون والمركبات مثل توليد الكادميوم ويتم تحويل ضوء الشمس للكهرباء من خلال تركيب ضوئية تسماخلا.
- **يا الشمسية والخلية الشمسية** عبارة عن محولة فوتو فلوطينة تقوم بتحويل ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء.

### 2-أهمية الطاقة الشمسية كبديل للطاقات الزائلة:

يتضح لنا مما سبق ذكره أن للطاقة الشمسية أهمية كبرى ومكانة لا تفتقر بين مصادر الطاقة البديلة الأخرى لما لها من مميزات مهمة تؤهلها لاحتلال مكانة البترول والغاز الطبيعي على المدى الطويل وتنحصر هذه المميزات في النقاط التالية:

- توفر الطاقة الشمسية طاقة متجددة، مستديمة ونظيفة.
- الطاقة الشمسية ذات تقنيات معروفة وغير معقدة ويمكن تطويرها بالإضافة إلى استغلالها في عملية تطوير تقنيات وطاقات أخرى.
- الطاقة الشمسية هي طاقة آمنة كما أن استخدامها يعمل على توفير مناصب وفرص عمل على نطاق واسع
- تزرع الجزائر بخصائص جغرافية تميزها عن غيرها حيث أن لها صحراء شاسعة المساحة تستقبل كميات هائلة من الأشعة الشمسية تقدر بـ 3000 ساعة إشعاع في السنة.
- وفرة المادة الأولية المستخدمة في صناعة الخلايا الشمسية وهي الرمال.

### 3-واقع وآفاق الطاقة الشمسية في الجزائر

يفضل الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر فهي تملك مساحات شاسعة تغطيها أشعة شمس وهي ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي وبصفة خاصة ذات أهمية في منطقة حوض المتوسط، وحسب الدراسات المتخصصة فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلوات في الساعة من الطاقة على مساحة تقدر بـ 1 م<sup>3</sup> على كامل التراب الوطني أي أن القوة تصل إلى 1700 م<sup>2</sup> في السنة

<sup>1</sup>بن رمضان أنيسة، مرجع سابق الذكر، ص 206

<sup>2</sup> بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 208



في الشمال و2263 م<sup>3</sup> سنويا في الجنوب، والجدول التالي يبين لنا ذلك ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تملك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بأربع مرات من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة وستين مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية.

### خاتمة الفصل:

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول وهي عضو من أعضاء منظمة الأوبك وتصديرها للبترول يعني اعتمادها الكبير على مداخيل هاته المادة في تمويل إرادات الدولة حيث تعتمد الجزائر على نسبة أكثر من 97% على البترول. وهي تتفوق على كثير من الدول المصدرة والمنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر لمتلاكها شبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوروبا دورا بارزا مكنها من احتلال الصدارة كمكون رئيسي وهام للدول الأوروبية فهي تملك إمكانيات نفطية كبيرة إلى جانب خصائصها ومزاياها المتعددة، تناولنا في هذا الفصل تاريخ النفط الجزائري وواقعه في الاقتصاد والإجراءات البديلة للنهوض بهذا القطاع.

## **الفصل الثالث**

**دراسة تحليلية لأثر تغيرات  
أسعار البترول على المتغيرات  
الاقتصادية الكلية في الجزائر  
للفترة (1990-2019)**

### تمهيد :

طبقت الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم العديد من المخططات التنموية محاولة إرساء معالم التنمية الاقتصادية والخروج من مظهر الركود، حيث تبنت نماذج تنموية من خلال مختلف المخططات التي طبقتها بإعطاء الأولوية للصناعة البترولية على حساب باق القطاعات الاقتصادية الأخرى فأصبح الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات هذا القطاع وأي تغيرات تحدث فيه تؤثر في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

وقد لعبت اسعار البترول دورا بارزا في تسهيل أوإعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر الموارد المالية لتمويل الاقتصاد في حالة ارتفاع اسعار النفط، أو انحصار الموارد في حالة انخفاض الأسعار وذلك لان الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة يتطلب توافر مجموعة من الشروط، إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية، وسنتناول في هذا الفصل دراسة تحليلية لمجمل الآثار التي خلفتها تقلبات اسعار البترول في الأسواق العالمية على مستوى هذه المؤشرات في الجزائر

### المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الداخلي

لقد لعبت اسعار البترول دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري من خلال توفر أو انحصار مصادر التمويل، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة تقلبات اسعار البترول على كل من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم.

### المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي

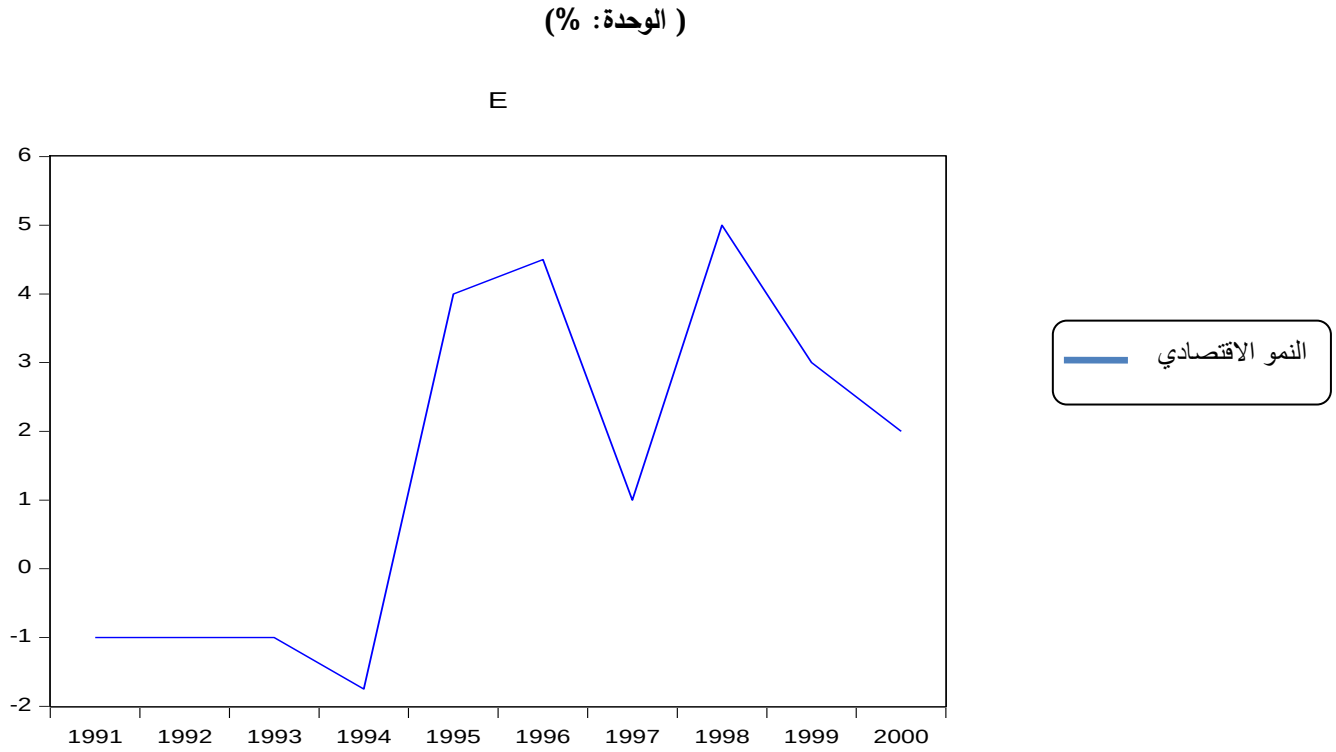
للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على عوائد التصدير، حيث إن الكميات المتزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فإن أهميتها محدودة وهامشية، فهو إذن اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات أكثر مما هو اقتصاد مكثف قوي، وباعتبار إن الصادرات الجزائرية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول الأمر الذي يجعل الناتج المحلي الإجمالي بدوره يتأثر بهذه التقلبات.

#### -الفترة الأولى من (1990-2000):

مرت السوق البترولية الدولية بعدة محطات، حيث تميزت مرحلة الثمانينات باضطرابات وعدم الاستقرار، كما جاءت فترة التسعينات مليئة بالإحداث منها احتلال دولة الكويت وانهيار الاتحاد السوفياتي والأزمة المالية الآسيوية وبروز ظاهرة الاندماجات بين الشركات البترولية العملاقة وقد تميزت بتقلبات متباينة في اسعار البترول، ومع مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية مخلفة تداعيات خطيرة على حركة اسعار البترول، ألا إن السوق البترولية استردت عافيتها لتحقق اسعار البترول أرقاما قياسية.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

الشكل رقم (01): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)



المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 09) اعتمادا على معطيات Statistical Bulletin

Annual، 2018OEPC

من خلال المنحنى البياني نلاحظ إن معدل النمو الاقتصادي بلغ خلال الفترة (1993-1990)، 1%، لينخفض ويصل إلى (-1.75%)، وهذا بسبب انخفاض اسعار البترول أثره على تداعيات حرب الخليج، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي أثرت على مختلف قطاعات الدولة. فقد أدت عمليات التخريب والنهب لمؤسسات الدولة إلى تراجع القيمة المضافة لمختلف القطاعات، ومثال على ذلك، فقد سجل القطاع الصناعي العام والخاص والقطاع الزراعي معدلات نمو سالبة الأمر الذي أدى لحدوث أزمات نمو اقتصادية في الجزائري، أما المرحلة الثانية التي مست السنوات (2005-2010) نلاحظ تحسن في معدلات النمو حيث بلغ سنة 1996 نسبة 4.5% وهو معدل موجب سمح ببعض التحسن في الاقتصاد الجزائري، أما سنة 1998 فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي اعلى مستوى وهي نسبة 5% لينخفض بعد ذلك في سنة 2000 إلى 2.1%.

<sup>1</sup>بوخاري محمد، دحماني أمال، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016) مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 236.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

### -الفترة الثانية من (2001-2010)

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور الناتج الداخلي وعلاقته بأسعار البترول خلال الفترة (2001-2010).

جدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بأسعار البترول (2001-2010)

( الوحدة : مليون دولار )

| السنوات | أسعار النفط | الناتج المحلي الإجمالي |
|---------|-------------|------------------------|
| 2001    | 23.1        | 4227.1                 |
| 2002    | 24.3        | 4521.8                 |
| 2003    | 28.2        | 5247.5                 |
| 2004    | 36.0        | 6150.4                 |
| 2005    | 50.6        | 75.63.6                |
| 2006    | 61.0        | 8520.6                 |
| 2007    | 69.1        | 9306.2                 |
| 2008    | 94.4        | 10993.8                |
| 2009    | 61.0        | 9968                   |
| 2010    | 77.4        | 11911.6                |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

من خلال الجدول نلاحظ شدة تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار البترول، هذا ما يدل على وجود علاقة قوية تربط الناتج المحلي الإجمالي وتطورات أسعار البترول، فخلال السنوات 2000 إلى 2005 كانت أسعار البترول تتراوح من 23.6 مليون دولار إلى 28.2 مليون دولار هذا يوضح أننا لأسعار كانت غير مستقرة، عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام والناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص والذي تتراوح بين 4123.5 و 5247.5 مليون دولار في هذه الفترة.

أما السنوات من 2004 حتى 2010 فإن أسعار البترول ارتفعت نسبيا لتصل سنة 2005 إلى 50.6 مليون دولار و 2006 إلى 61 مليون دولار أما سنة 2008 فقد ارتفعت إلى مستوى 94.4 مليون دولار. ما يوضح استقرار أسعار البترول وبالتالي ارتفاع في الناتج الداخلي الإجمالي بقيمة 10993.8 مليون دولار، أما في سنة

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

2010 فإن أسعار البترول قدرت بـ 77.4 مليون دولار والناتج الداخلي الإجمالي وصل إلى أعلى مستوى بقيمة 11911.6 مليون دولار مقارنة بالسنوات الماضية.<sup>1</sup>

### -موقع القطاع البترولي في بنية الناتج الداخلي الإجمالي (2001-2010)

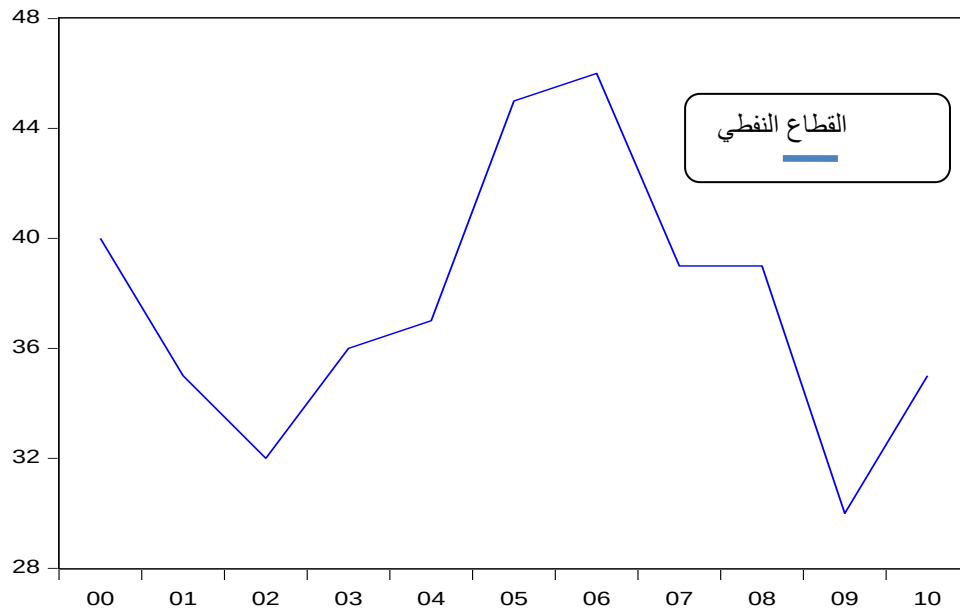
يمثل القطاع النفطي أهم العناصر المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي بأكثر من 50 % وهو ما يؤكد أن القطاع البترولي تحول إلى مصدر وحيد تقريبا في الاقتصاد الجزائري والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): نسبة مساهمة القطاع البترولي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة

(2010-2001)

(الوحدة: مليون دولار)

N



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج (Eviews.09) اعتمادا على التقرير السنوي بنك

الجزائر (2008-2000)

يتضح لنا من خلال المنحنى أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000، فلقد ارتفعت بقيمة 40 مليون دولار سنة 2000، ثم تنخفض بقيمة تتراوح من 32 مليون دولار إلى 37 مليون دولار سنوات 2001، 2002، 2003 و 2004 أما في سنتي 2005 و 2006 فقد ارتفعت القيمة بمقدار 45 مليون دولار و 46 مليون دولار وهي قيمة جد عالية تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج المحروقات و وهذا الارتفاع المتواصل لنسبة مساهمة قطاع المحروقات

<sup>1</sup> بوخاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 239

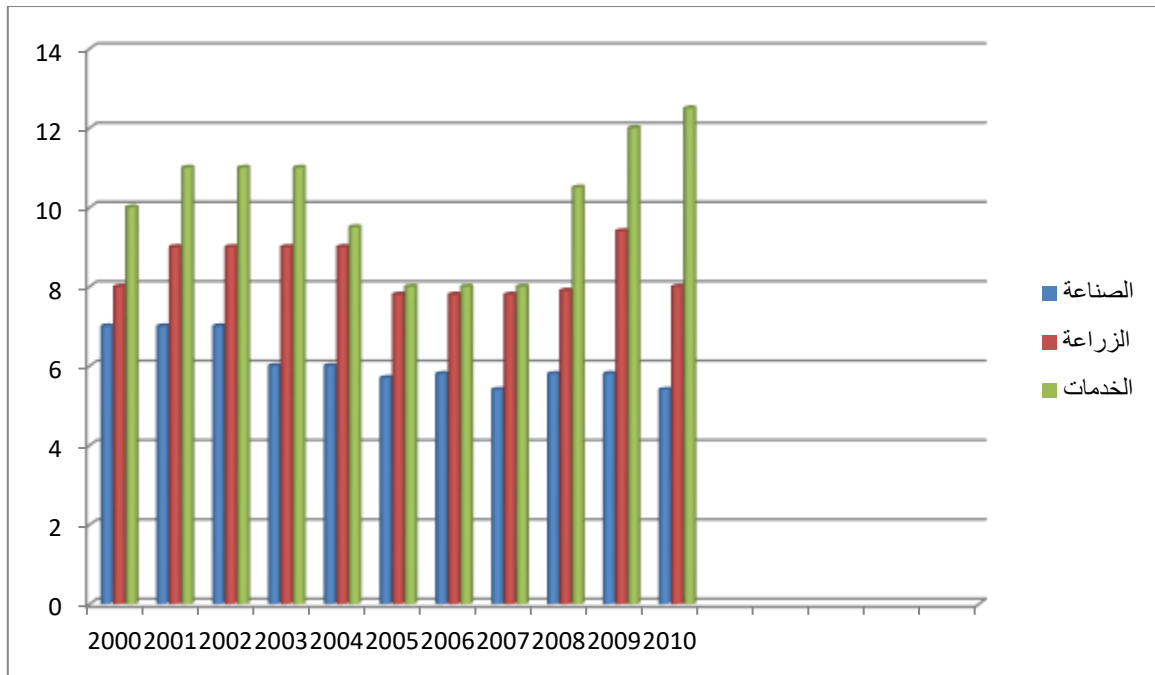


## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

في الناتج الداخلي الإجمالي يعود إلى معدلات النمو الكبيرة التي عرفها هذا القطاع، لتعرف بعد ذلك تذبذبا يتراوح من 39 مليون دولار إلى 30 مليون دولار أين سجلت أدنى قيمة سنة 2009 بقيمة ويرجع ذلك لحدوث بعض الاختلالات في الاقتصاد. ومن هنا يمكن أن نستخلص بأن الاقتصاد الجزائري يعتمد شبه كليا على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي.<sup>1</sup>

الشكل رقم (03): مساهمة مختلف القطاعات الأخرى في الناتج الإجمالي المحلي (2000-2010)

(الوحدة: %)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر سنة (2000-2015)

يتضح لنا من خلال المنحنى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام ضعيفة جدا مقارنة بقطاع الخدمات ففي السنوات 2000، 2001، 2002... 2004 نسبة المساهمة بلغت من 6% إلى 7% إما قطاع الخدمات تراوحت نسبة مساهمته من 9% إلى 11%، إما السنوات 2005، 2006 .... حتى 2010 فنسبة المساهمة انخفضت إلى نسبتي 5.4% في القطاع الزراعي ونسبة مرتفعة بـ 12.5% في قطاع الخدمات مقارنة بالسنوات الماضية.

<sup>1</sup>بوخاري محمد، مرجع سبق ذكره، 241

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

أما القطاع الصناعي لم تتجاوز مساهمته هو الآخر خلال السنوات الخمس الأولى في الفترة (2000-2004) بلغت نسبة المساهمة من 8% إلى 9% مقارنة بقطاع الخدمات أما السنوات من (2005 إلى غاية 2010) فقد انخفضت نسبة المساهمة إلى ما يقارب 7%، وهذا ما يوضح إن القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية شهدت تدهورا في مساهمتها في الناتج الداخلي الخام على عكس قطاع الخدمات.

### -الفترة الثالثة من (2011-2019)

سنتناول في هذه الفترة واقع الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول للكشف عن العلاقة التي تربط هذين المتغيرين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): الناتج الداخلي الإجمالي وعلاقته بالبترول للفترة (2011-2019)

(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | الناتج الداخلي الإجمالي | معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي |
|---------|-------------------------|----------------------------------|
| 2011    | 200.245                 | 24.22                            |
| 2012    | 209.005                 | 4.37                             |
| 2013    | 209.722                 | 0.34                             |
| 2014    | 213.947                 | 2.01                             |
| 2015    | 166.25                  | -22.29                           |
| 2016    | 159.017                 | -4.35                            |
| 2017    | 174.009                 | 9.48                             |
| 2018    | 177.01                  | 9.68                             |
| 2019    | 181.00                  | 10.01                            |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات OPEC، Annuel Statisical Bulletin 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بلغ أعلى نسبة 17.46% سنة 2010 وهذا راجع للطفرة النوعية التي شهدتها أسعار البترول في تلك الفترة، أما سنة 2011 فقد بلغ معدل الناتج الداخلي الإجمالي نسبة 24.22%، استقرار نسبي عند مستويات مرتفعة للناتج المحلي تجاوزت 200 مليار دولار.

أما السنوات (2012 حتى 2017) فقد تميزت بانخفاض حاد في معدلات نمو الناتج المحلي نتيجة ارتدادات الأزمة النفطية لسنة 2014، حيث تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بـ 47 مليار دولار سنة 2015 ليواصل

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

التراجع في السنة المالية وفي السنوات 2017 ، 2018 و 2019 شهدت اسعار البترول انتعاشا أثر بدوره على الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أثر تغير أسعار البترول على البطالة.

البطالة من بين أوليات الصالح الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تتصدر مشكلة البطالة أوليات تلامس التنمية المقترحة من قبل الحكومة في الجزائر، إذ تخصص لها مبالغ ضخمة بالإضافة إلى العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الشركات الخاصة على التوظيف. وتتميز البطالة في الجزائر بالعديد من المميزات أهمها: تعتبر البطالة منتشرة وسط الأرياف، بطالة تتركز في المستويات الجامعية من أصحاب الشهادات العليا ، مقنعة تتميز بوجود فائض من العمال في الإدارات والمؤسسات دون أن يكون لهم قيمة مضافة في العمل ، يساهم القطاع العمومي بشكل كبير في التشغيل في الجزائر وتوفير فرص عمل مقابل حصة ضئيلة للقطاع الخاص ، وعليه مادام الاقتصاد الجزائري ممول بالأساس من قطاع المحروقات ، فان فقدان هذا المورد وانخفاض حصيلة موارده سيؤدي بالضرورة إلى التراجع الدولة لبرامجها التنموية ومنه التأثير على سوق العمل في الجزائر ، لذلك ستكون هناك علاقة عكسية بين البطالة كمتغير تابع وأسعار النفط كمتغير مفسر .

### - الفترة الأولى من (1990-2000)

لقد واجه الاقتصاد الجزائري صعوبات كبيرة نتيجة تداعيات الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث عرفت الفترة اختلالات في ميزان المدفوعات والميزان التجاري وعجز في الميزانية العمومية، وقد واجهت الدولة هذه الفترة بجملة من التدابير الذاتية كقانون استقلالية المؤسسات، قانون النقد والقرض وتحرير التجارة الخارجية والاستثمارات لسنة 1993، تحرير التجارة الخارجية كما اعتمدت الدولة على إصلاحات اقتصادية مدعمة من المؤسسات المالية، كبرامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

<sup>1</sup> ابن دحمان آمنة وآخرون، أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر، دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، ال عدد 09، جانفي 2017، ص 174

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

جدول رقم (03): تغير أسعار البترول ومعدل البطالة للفترة (1990-2000)

(الوحدة: مليون دولار)

| السنة          | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| أسعار النفط    | 22.2 | 18.6 | 18.4 | 16.3 | 15.5 | 16.8 | 20.2 | 18.6 | 12.2 | 17.4 |
| معدل البطالة % | 19.6 | 20.6 | 24.3 | 26.2 | 27.7 | 31.8 | 28.5 | 25.4 | 26.8 | 28.3 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات أسعار النفط من منظمة OPEC على الموقع: OPEC

Annual Statistical Bulletin 1999، تاريخ الاطلاع (2022-06-6)

بيانات معدل البطالة من البنك الدولي على الموقع: <https://www.opec.org/opec-web/statice->

Project/media/downloads/publication/AS/B1999.PDF تاريخ الاطلاع (2022-06-6)

نلاحظ من الجدول، إن البطالة في الجزائر عرفت معدلات قياسية وغير مسبقة في الفترة (1990-1999) كانت تتراوح معدلاتها ما بين 19% إلى 27% في السنوات 1990 إلى 1994 أما في سنة 1995 وصلت إلى 31.8% مع تراجع أسعار البترول إلى ما دون 16 دولار للبرميل، نتيجة استمرار أسعار البترول في المعدلات المنخفضة وكذا العديد من المشاكل الأخرى المتعلقة بالوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وخصصت العديد من المؤسسات المالية، وتنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولي وحل عدد كبير من المؤسسات والشركات، الأمر الذي تسبب في تسريح الآلاف من العمال، أما السنوات التي تليها من 1996 إلى غاية 1999 فقد انخفضت إلى ما يقارب 25% كأدنى معدل لها.<sup>1</sup>

### - الفترة الثانية من (2001-2010)

عرفت هذه الفترة طفرة حقيقية في أسعار البترول، وهذا نتيجة للعديد من العوامل المتعلقة بالارتفاع لطلب العالمي على البترول في الدول الآسيوية كالصين والهند ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وارتفاع معدل النمو العالمي في العديد من مناطق العالم، أما من ناحية العرض فقد أدى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في دول شرق الوسط إلى تراجع المعروض من البترول العالمي في الأسواق مع حدوث اختلالات بين العرض والطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار، وقد استغلت الجزائر الفرصة في بعث برامج تنموية ضخمة

<sup>1</sup>حساني بن عودة، أسعار النفط والبطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1990-2019)، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة وهران (02) الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص 220

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

رصد لها أكثر من 1000 مليار دولار، في دعم الاستثمارات والمؤسسات الخاصة والاستثمارات الأجنبية، كما عملت الدولة على تشجيع القروض الاستثمارية للشباب ودعم قطاع السكان والاهتمام بالبنية التحتية وإنشاء الطرق السيارة، مما أدّى إلى توفير عدد كبير من الوظائف المباشرة وغير المباشرة للشباب البطالين عن العمل.

جدول رقم (04): تغير أسعار النفط ومعدل البطالة للفترة (2001-2010)

(الوحدة مليون دولار)

| السنة | اسعار النفط | معدل البطالة % |
|-------|-------------|----------------|
| 2001  | 24.85       | 27.3           |
| 2002  | 24.36       | 25.9           |
| 2003  | 28.1        | 23.72          |
| 2004  | 36.05       | 17.65          |
| 2005  | 50.64       | 15.27          |
| 2006  | 61.08       | 12.27          |
| 2007  | 69.08       | 13.79          |
| 2008  | 94.45       | 11.32          |
| 2009  | 61.06       | 10.15          |
| 2010  | 77.45       | 9.96           |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقرير البنك الدولي، مؤشرات البطالة في الجزائر مرجع سبق ذكره

شهدت الفترة (2001-2010) انتعاشا وطفرة في أسعار البترول الخام، حيث ارتفعت أسعار سلة الأوبك من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 77.4 دولار للبرميل سنة 2010، وقد سمحت هذه الوفرة المالية بإطلاق ثلاث مخططات تنموية ضخمة وهي برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بوعاء مالي يقدر بـ 525 مليار دج، البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009) وقد خصص له مبلغ مالي قدره 4202.7 مليار دج، أو ما يعادل 55 مليار دولار، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يلي فترة 2010، وبهذا ساعد ارتفاع أسعار البترول في انخفاض معدلات البطالة في هذه الفترة، ففي سنة 2009 انخفضت بقيمة 10.15%، وتليها سنة 2010 بانخفاض بـ 9.69%<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره 221

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

### -الفترة الثالثة من (2011-2019)

عرفت في هذه الفترة الإعلان عن المخطط الخماسي (2015-2019) بمجموع استثمارات عمومية بلغت 100.22 مليار دج ما يعادل 280 مليار دولار، حيث ركزت الدولة على برامج تنمية طموحة تتضمن مشاريع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الكهرباء، الماء والغاز وهذا بهدف دعم النمو خارج المحروقات وخلق الثروة والرفع من الناتج الداخلي الإجمالي واستحداث مناصب الشغل والقضاء على البطالة، غير أن تطاير أسعار البترول وانخفاضها في مستويات متدنية أدى إلى التأجيل العديد من البرامج التنموية والاهتمام فقط بالمشاريع والبرامج التي لها تأثير مباشر على المواطن والجدول التالي يوضح ذلك:

### جدول رقم (05): تغير اسعار البترول ومعدل البطالة (2011-2019)

(الوحدة مليون دولار)

| السنوات | اسعار النفط | معدل البطالة% |
|---------|-------------|---------------|
| 2011    | 107.46      | 9.69          |
| 2012    | 109.45      | 10.97         |
| 2013    | 105.87      | 9.89          |
| 2014    | 96.29       | 11.21         |
| 2015    | 49.49       | 11.21         |
| 2016    | 40.76       | 10.2          |
| 2017    | 52.43       | 12.0          |
| 2018    | 69.78       | 11.89         |
| 2019    | 64.04       | 11.81         |

Source : banque mondiale, sur le site [www.banquemondiale.org](http://www.banquemondiale.org)

### تاريخ الاطلاع (07-06-2022)

نلاحظ من خلال الجدول، ارتفاع مستوى البطالة في الجزائر من نسبة 9.96% سنة 2010 إلى نسبة 11.21% سنة 2015 لتصل إلى نسبة 12.96% سنة 2020، حيث أدى تراجع أسعار البترول إلى حدود 40 دولار للبرميل وهذا بدوره أدى إلى تراجع الدولة عن البرامج المعلنة وإعادة تقييم المشاريع المعلنة والاكتفاء بالمشاريع الضرورية والتي لها اثر مباشر على حياة المواطنين، كما بدا التراجع عن البرامج والقروض الاستثمارية الموجهة للشباب البطال، أدت إلى زيادة نسبة البطالة، وقد أثرت الجائحة الصحية بشكل كبير على مستوى التوظيف، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة مع توقف العديد من النشاطات الفردية والجماعية وغلق عدد كبير من المنتزهات والفنادق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 223

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

### المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على التضخم

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت باختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

بحيث سيتم تقسيمها إلى ثلاث فترات جزئية كما يلي: الفترة الأولى (1999-2000)، الفترة الثانية (2001-2010) والفترة الثالثة (2011-2019)

#### - الفترة الأولى من (1990-2000)

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار، أما عن علاقة سعر النفط بالتضخم فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية. والجدول التالي سيوضح لنا تطور معدلات التضخم.

جدول رقم (06): تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-2000)

( الوحدة % )

| السنة | معدل التضخم |
|-------|-------------|
| 1990  | 16.7        |
| 1991  | 25.9        |
| 1992  | 31.7        |
| 1993  | 20.5        |
| 1994  | 29.0        |
| 1995  | 29.8        |
| 1996  | 18.7        |
| 1997  | 5.7         |
| 1998  | 5.0         |
| 1999  | 2.6         |
| 2000  | 0.3         |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جداً في هذه الفترة، حيث بلغت 31.7%، سنة 1992 وسبب الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها رفع دعم الحكومة عن الأسعار، وتحريرها، حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، في بداية 1994 كانت الحالة الاقتصادية في تدهور كبير حيث بلغت معدلات التضخم 29%، بسبب ظهور عدة اختلالات على المستوى الكلي وهذا راجع

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

لاستمرار ضعف اسعار البترول، أدى هذا لتوجه السلطات الجزائرية على وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، وفي السنوات (1996-2000) تراجعت معدلات التضخم وانخفضت لتصل سنة 1996 إلى 18.7% و سنة 1997 و 1998 إلى 5%، وواصلت معدلات التضخم للانخفاض لتصل سنة 2000 إلى 0.3% ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى نجاح تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي التي واجهت الاختلالات التي طرأت خلال هذه المدة.<sup>1</sup>

### -الفترة الثانية من (2001-2010)

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت باختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها. سنحاول في هذا المطلب دراسة تطورات معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (2001-2010) وعلاقتها بتقلبات أسعار البترول.

جدول رقم (07): علاقة تقلبات أسعار النفط بمعدلات التضخم خلال الفترة (2001-2010)

(الوحدة: %)

| السنوات | اسعار النفط | معدل التضخم% |
|---------|-------------|--------------|
| 2001    | 23.1        | 4.2          |
| 2002    | 24.3        | 1.4          |
| 2003    | 82.2        | 4.3          |
| 2004    | 36          | 4.0          |
| 2005    | 50.6        | 1.4          |
| 2006    | 61          | 2.3          |
| 2007    | 69.1        | 3.7          |
| 2008    | 94.4        | 4.9          |
| 2009    | 61          | 5.7          |
| 2010    | 77.4        | 3.9          |

Source : banque mondiale, sur le site [www.banquemondiale.org](http://www.banquemondiale.org)

تاريخ الاطلاع 2022-06-10

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا، خلال الفترة (2001-2010) حيث بلغ معدل التضخم في سنة 2000 بنسبة 0.3% ليرتفع بنسبة 4.2% سنة 2001، ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2002 بنسبة 1.4% ويبقى في تذبذب خلال السنوات (2003 إلى 2007) بين انخفاض وارتفاع، ليعاود الارتفاع سنة 2008 وهذا راجع إلى التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب لتطبيق برنامج الإنعاش

<sup>1</sup> زابري بالقاسم، عشار إيمان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص 579



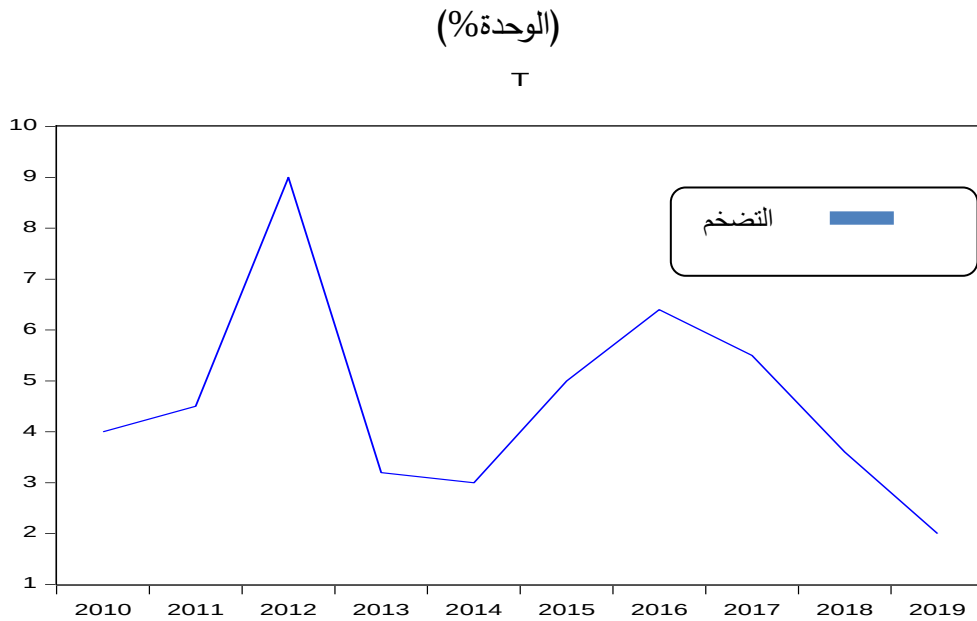
## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

الاقتصادي. إضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قدرتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارهم منخفضة مقارنة بغيرها، وفي سنة 2010 انخفضت معدلات التضخم مقارنة بالسنوات التي قبلها وذلك بمعدل 3.9%<sup>1</sup>.

### - الفترة الثالثة من (2011-2019)

تعد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم في البلد ومنهم من رأى أن أسباب التضخم تعد لأسباب خارجية.

#### الشكل رقم (4): نوضح تطور التضخم من (2011-2019)



مصدر الشكل: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 09) اعتمادا على [www.banquemonddiale.org](http://www.banquemonddiale.org)

تاريخ الاطلاع (2022-06-10)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدل التضخم سنتي (2010-2011) بلغ نسبة 4% وهو معدل منخفض نسبيا، بينما في سنة 2012 ارتفع إلى أعلى مستوى بنسبة 9% الذروة القصوى مقارنة بالسنوات التي مر بها، وفيما يخص سنتي (2013-2014) فقد بلغ معدله من 3% إلى 30.2% وهذا راجع للأزمة البترولية التي مست مختلف الاقتصاديات آنذاك. وعقب الأزمة البترولية تسارعت معدلات التضخم مسجلة 5% في سنة 2015 و6.4% في سنة 2016 ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع

<sup>1</sup> ابن البار أمحمد، بو عبد ميلود، تحليل وقياس أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر، خلال الفترة (1990-2017)، باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، مجلة الأحياء، جامعة المسيلة وجامعة باتنة، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021، ص 648.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

أساسا إلى النقص في ضبط الأسواق، وإلى الأوضاع المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. مثل زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية، زيادة الكتلة النقدية، سيطرة المجال غير رسمي على مجال واسع مت أقسام المنتجات.

أما خلال الفترة (2017-2019) وبالرغم من نمو الكتلة النقدية في سنتي (2017-2018) على التوالي إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 3.6% في سنة 2018 مقابل 5.5% سنة 2017 ليبلغ 2% في سنة 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى أسعار المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التوازن الخارجي

تعتبر التوازنات المالية الخارجية من أهم المؤشرات التي تتحكم في الظروف الاقتصادية والمالية للاقتصاد الوطني، ووضعيتها السلبية لا تقل خطورة عن تأثير نزيف المالية الداخلية، بل تعتبر في الكثير من الحالات اشد خطورة عن باقي المؤشرات. ويشكل اختلال التوازنات الخارجية بشكل مباشر استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة، وبالتالي أضعاف قدرة الدولة على الاستيراد وعلى أداء الديون الخارجية، مما يعني انعكاسا سلبيا مباشرا على الاقتصاد الوطني، والعكس صحيح.

وباعتبار الجزائر بلد مفتوح على العالم، حيث 80% من نشاطه يحدث عن طريق المعاملات الاقتصادية العالمية سواء كانت تجارة خارجية أو استثمار أجنبي مباشر ... فإنها كباقي دول العالم خاصة الريفية منها تتأثر توازناتها الخارجية بالتقلبات والتطورات الحاصلة على الساحة العالمية خاصة تقلبات السوق البترولية. وفي هذا السياق سنحاول في هذا المبحث دراسة الانعكاسات التي شكلتها تطورات اسعار النفط على من الميزان التجاري، واحتياطات الصرف وذلك في الفترة (1990-2019).

### المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف

#### -الفترة الأولى من (1990-2000):

تشير العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط وثيق بسبب أسعار البترول وسعر الصرف في الدول المصدرة للبترول وخصوصا الجزائر، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية والجدول التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر، خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات التطبيقية، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 42

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

جدول رقم(08): أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف الفترة (1990-2000)

(الوحدة: مليار دولار)

| السنوات | الاحتياطيات (مليار دولار) | سعر الصرف الدينار مقابل الدولار | أسعار البترول\$/ البرميل |
|---------|---------------------------|---------------------------------|--------------------------|
| 1990    | 0.72475996                | 8.96                            | 22.26                    |
| 1991    | 1.48588674                | 18.46                           | 18.62                    |
| 1992    | 1.45704501                | 21.87                           | 18.44                    |
| 1993    | 1.47474281                | 23.35                           | 16.33                    |
| 1994    | 2.67387529                | 35.05                           | 15.33                    |
| 1995    | 2.00516734                | 47.64                           | 16.86                    |
| 1996    | 4.23500618                | 54.74                           | 20.29                    |
| 1997    | 8.04674263                | 57.67                           | 18.68                    |
| 1998    | 6.84553923                | 58.73                           | 12.28                    |
| 1999    | 4.52566778                | 66.57                           | 17.48                    |
| 2000    | 12.0239042                | 75.25                           | 27.60                    |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك الجزائري (1990-2000)

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار البترول تؤثر على احتياطيات الصرف حيث أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1990 صاحبت ارتفاع احتياطي الصرف من 0.72475996 مليار دولار إلى 1.48588674 مليار دولار سنة 1991، على عكس انخفاض البترول في السنوات 1992، 1993، 1994، 1995 على التوالي إلا أن أسعار احتياطيات الصرف واصلت الارتفاع بما يقارب 1.47474281 إلى 2.67387529 مليار دولار على التوالي، بينما واصلت الارتفاع حيث قدرت في سنة 1996 حتى مطلع 2000 بقيم تصل 4.23500618 مليار دولار وإلى 12.0239042 مليار دولار وهذا راجع لأسعار البترول التي عرفت تذبذبات تراوحت من 12.28 دولار للبرميل إلى 27.60 دولار، هذا يعني أن احتياطيات الصرف تتأثر بشكل كبير بانخفاض أو ارتفاع في أسعار البترول.

### - الفترة الثانية من (2001-2010)

تمثل عائدات المحروقات المصدر الرئيسي لتطور الاحتياطيات، فهو يعطي إمكانية تأثر هذه الاحتياطيات بتقلبات أسعار البترول.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

جدول رقم (09) أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف خلال الفترة (2001-2010)  
(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | احتياطي الصرف | أسعار النفط |
|---------|---------------|-------------|
| 2001    | 17.96         | 23.1        |
| 2002    | 23.11         | 24.3        |
| 2003    | 32.94         | 28.2        |
| 2004    | 43.11         | 36          |
| 2005    | 56.18         | 50.6        |
| 2006    | 77.78         | 61          |
| 2007    | 110.18        | 69.1        |
| 2008    | 143.1         | 94.4        |
| 2009    | 148.91        | 61          |
| 2010    | 162.22        | 77.4        |

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2015)

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار البترول، تؤثر على احتياطات الصرف، إذ أن ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 صاحبت ارتفاع في احتياطي الصرف وقد انتقلت من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 على عكس سنة 2001 أين انخفضت أسعار البترول إلى 23.1 دولار، بينما ارتفع احتياطي الصرف إلى قيمة 17.96 مليار دولار، بينما في السنوات 2002، 2003 و 2004 فقد قدرت أسعار البترول إلى 24.3 دولار، و 36 دولار ما يقابلها ارتفاع احتياطي الصرف من 23.11 إلى 43.11. وفي السنوات 2005، 2006 و 2007 واصلت أسعار البترول في الارتفاع لتصل 69.1 دولار، الأمر الذي يوضح أن احتياطي الصرف وصل إلى أعلى قيمة له مقارنة بالسنوات السابقة بقيمة 110.18 مليار دولار، وفي سنة 2009 انخفضت أسعار البترول إلى 61 دولار، إلا أن احتياطي الصرف واصل الارتفاع حيث قدر بـ 148.91 مليار دولار، وهذا ما يفسر عدم تأثر احتياطي الصرف بالأزمة المالية العالمية سنة 2008، ليتوالى ارتفاع احتياطي الصرف ويصل إلى قيمة 162.22 مليار دولار سنة 2010.

### - الفترة الثالثة من (2011-2019)

تتطلع الحكومة من خلال هذا الإجراء إلى تحقيق موارد مالية إضافية من أجل تغطية التراجع الكبير في حجم الإيرادات البترولية في ظل حجم النفقات الضخمة.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

جدول رقم(10) تطور قيمة الدينار مقارنة بالعملة الدولية للدولار خلال الفترة (2011-2019)

(الوحدة: مليار دولار)

| السنوات               | 2011 | 2012 | 2013 | 2014  | 2015  | 2016   | 2017   | 2018   | 2019  |
|-----------------------|------|------|------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|
| الدينار مقابل الدولار | 72.8 | 75.3 | 79.3 | 80.56 | 100.4 | 109.47 | 110.93 | 116.62 | 119.3 |
| نسبة التغير           | /    | /    | 10%  | 1.5%  | 24.6% | 9%     | 1.3%   | 5.1%   | 2.3%  |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: إحصائيات وزارة المالية لسنة 2020.

في سياق هذه التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار البترول، واصل بنك الجزائر بصفته البائع والمشتري الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله النشط في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهماساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار البترول، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، بهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري بين سنتي 2014-2015 مقابل الدينار الأمريكي إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.56 للدولار الواحد إلى 100.47 للدولار الواحد أي بانخفاض يعادل 24.62% ثم من 109.47 للدولار الواحد سنة 2016 إلى 116.62 سنة 2017 بنسبة انخفاض تقدر بـ 1.3 %، وهذا قد أدى تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول سنة 2017 إلى تحسن قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 بنسبة 5.1% ثم عاود الانخفاض ليستقر عند 119.36 دج مقابل الدولار في سنة 2019 بنسبة انخفاض قدرت 2.3% مقارنة بـ 2017.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تأخرت الجزائر كثيرا في فتح مجال للاستثمار الأجنبي المباشر إذ لم تسمح بدخوله إلا في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والقرض في الذي أعطى دفعا قويا في تحرير التجارة الخارجية. وسوف يقسم هذا المطلب إلى فترات تتمثل فيما يلي:

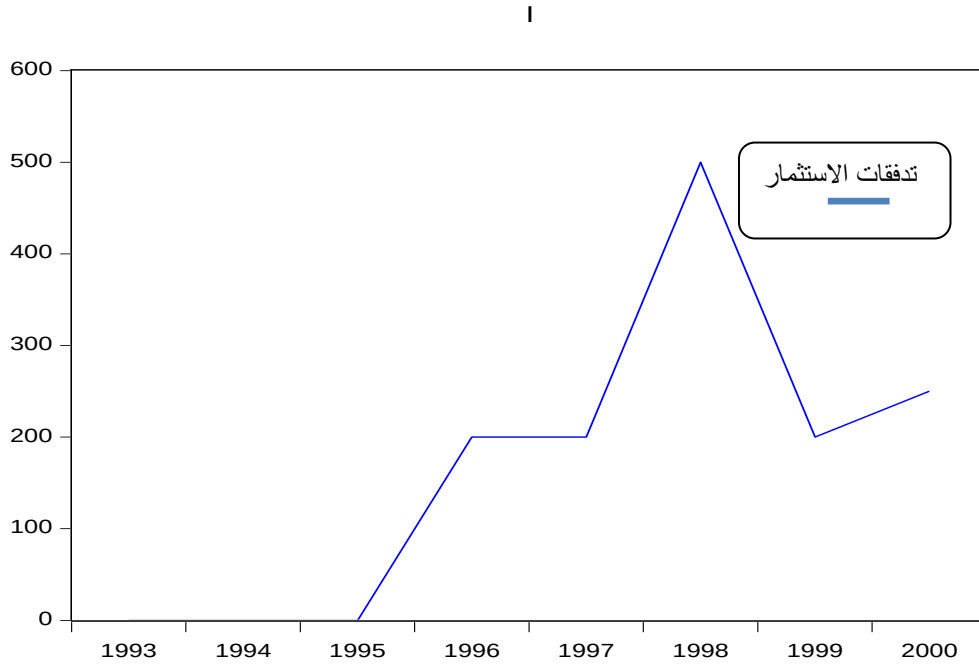
<sup>1</sup>زمران محمد، غردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، دراسة صدمات (2014-2020)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، المجلد 15 العدد 01، 2021

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

### - الفترة الزمنية من (1990-2000)

تتنوع وتتعدد الآثار التي تحدثها أسعار البترول على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف له، سوف نتطرق خلال هذه الفترة لأثر تغيرات أسعار البترول على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات (1990-2000):

شكل رقم (05): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2000)  
(الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج (Eviews 09) اعتمادا على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار  
وائتمان الصادرات (1990-2000)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة (1990-1995) منعدمة تماما وهي ضعيفة جدا وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذه الاستثمارات، وهذا يعني إن دخل الاقتصاد الجزائري من العملة الصعبة منعدم تماما في هذه الفترة بسبب انخفاض الحاد في اسعار البترول، بينما السنوات 1996 حتى سنة 2000 بدأت معدلات الاستثمارات تزداد بشكل ملحوظ لتصل سنة 1998 إلى أعلى ذروة والتي قدرت بـ 500 مليار دولار، لتتخفف نسبيا سنة 2000 بقيمة 205 مليار دولار كقيمة مقبولة نوعا ما.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>نسبمة فطيمة، الهر وشي خطاب، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2017 ص 138

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

### – الفترة الزمنية من (2001-2010)

مع مطلع سنة 2001 قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتعزيز سبل الاستثمار المحلي. حيث سنتطرق في هذا الجدول إلى إبراز تطور معدلات الاستثمار خلال هذه السنوات.

### جدول رقم (11): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال فترة (2001-2010)

(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات        | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل الاستثمار | 1.2  | 1    | 0.7  | 0.8  | 1.0  | 1.7  | 1.6  | 2.7  | 1.9  | 2.5  |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية سنة (2000-2015)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر شهدت تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات، حيث نلاحظ من الجدول أن تدفقات الاستثمار سنة 2000 بلغت 0.2% كنسبة منخفضة بينما سنة 2001 بنسبة 1.2% وهي تدفقات كبيرة لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب، هذا ما يوضح أن الجزائر طبقت جلب استثمارات أجنبية معظمها خارج قطاع المحروقات، وذلك بإجراء إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية ومراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي، وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية سنة 2007 حوالي 1.6% وذلك بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات، وفي السنوات 2008, 2009, 2010 واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الارتفاع بنسب متفاوتة تصل من 91% إلى 2.7% وترجع هذه الزيادة إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجلب الاستثمار المباشر بهدف تنمية البلاد.

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

- الفترة الزمنية من (2011-2019)

جدول رقم (12): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2011-2019)

(الوحدة: مليون دولار)

| القطاع الاقتصادي | عدد المشاريع | النسبة من إجمالي عدد المشاريع | القيمة المحققة مليون دج | النسبة من إجمالي القيمة | عدد مناصب الشغل المحققة | النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة |
|------------------|--------------|-------------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|------------------------------------------|
| الزراعة          | 13           | 1.44%                         | 5768                    | 0.23%                   | 641                     | 0.48%                                    |
| البناء           | 142          | 15.76%                        | 82593                   | 3.28%                   | 23928                   | 17.91%                                   |
| الصناعة          | 558          | 61.93%                        | 2050277                 | 81.37%                  | 81413                   | 60.95%                                   |
| الصحة            | 6            | 0.67%                         | 13572                   | 0.54%                   | 2196                    | 1.64%                                    |
| النقل            | 26           | 2.89%                         | 18966                   | 0.57%                   | 2407                    | 1.80%                                    |
| السياحة          | 19           | 2.11%                         | 128234                  | 5.09%                   | 7956                    | 5.73%                                    |
| الخدمات          | 136          | 15.09%                        | 130980                  | 5.20%                   | 13842                   | 10.36%                                   |
| الاتصالات        | 1            | 0.11%                         | 89441                   | 3.55%                   | 1500                    | 1.12%                                    |
| الإجمالي         | 901          | 100%                          | 2519831                 | 100%                    | 226471                  | 100%                                     |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع الإلكتروني

[http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-investissement-2002-2019)

[investissement-2002-2019](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declaration-investissement-2002-2019)تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/09

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة (2002-2018)، بقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري و أي ما يعادل 61.93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل، ليليه قطاع البناء بـ 142 مشروع بقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 15% من إجمالي عدد المشاريع الواردة في الجزائر، ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15% من التدفقات الواردة، وفي المرتبة الموالية، قطاع النقل والسياحة بنسب متقاربة تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و بـ 19.26 مشروع على التوالي وبقيمة 18966 مليون دينار جزائري لقطاع النقل، 128234 مليون دينار



## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

جزائري لقطاع السياحة، أما النسبة المتبقية فتمثل 2.22% تتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44% بـ 13 مشروع بقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67%، وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11% مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري، من خلال البيانات الواردة الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى وبنسبة 81.37% جد مرتفعة وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري

إن طبيعة التجارة الجزائرية المتميزة بانفتاحها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير أولي واحد، بالإضافة إلى تنوعها المفرط في مستورداتها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، كلها عوامل جعلت من ميزانها التجاري شديد التأثر بأي تحولات وتقلبات تطرأ على الساحة العالمية.

### -الفترة الزمنية من (1990-2000)

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري فترات فواض وأخرى عجز وهذا التباين مرتبط ارتباطا وثيقا بالسوق البترولية وما يطرأ عنها من تغيرات في الأسعار والجدول التالي يوضح حالة رصيد الميزان التجاري في الفترة الزمنية (1990-2000)

### جدول رقم (13): تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2000)

( الوحدة : مليون دولار )

| السنوات | إجمالي الصادرات | إجمالي الواردات | رصيد الميزان التجاري |
|---------|-----------------|-----------------|----------------------|
| 1990    | 11304           | 9684            | 1620                 |
| 1991    | 12101           | 7681            | 4420                 |
| 1992    | 10837           | 8406            | 2431                 |
| 1993    | 10091           | 8788            | 1303                 |
| 1994    | 8340            | 9365            | 1025                 |
| 1995    | 10240           | 10761           | 521                  |
| 1996    | 13375           | 9098            | 4277                 |
| 1997    | 13889           | 8687            | 5202                 |
| 1998    | 10213           | 9403            | 810                  |
| 1999    | 12522           | 9164            | 3358                 |
| 2000    | 22031           | 9173            | 12858                |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (1990-2000)

**Direction Général des Douanes. Evolution des commerces extérieurs de l'algérien 1963-2010**

<sup>1</sup>مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالياباس، سيدس بلعباس، 2019-2020 ص 153

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا طيلة الفترة ( 1990-2000) إذ لم يحقق عجزا إلا في سنتي (1994-1995) على التوالي بقيمة 1025 و 521 مليون دولار، وكان ذلك راجع بدرجة كبيرة إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة كما إن للتحرير التجاري سنة 1994 دور كبير في تسجيل هذا العجز، بالإضافة إلى تراجع سعر البترول الذي انتقل من 21.04 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16.19 دولار للبرميل سنة 1994 وما صاحب ذلك من ارتفاع خدمة الدين وإعادة جدولة الديون مرحلة لاحقة.

ومنذ سنة 1996 عرف الميزان التجاري الجزائري فائضا ما عدا النقص المسجل في سنة 1998 الذي انخفض إلى 810 مليون دولار، ليتواصل سنة 2000 نمو الفائض التجاري متأثرا بنمو المحروقات.<sup>1</sup>

### - الفترة الزمنية من (2001-2010):

يعبر الرصيد التجاري الفرق بين الصادرات والواردات من أجل معرفة الوضعية النهائية له إما في حالة العجز أو الفائض، والجدول التالي يبين حالة تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2010):

### جدول رقم (14): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2010)

(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | إجمالي الصادرات | إجمالي الواردات | رصيد الميزان التجاري |
|---------|-----------------|-----------------|----------------------|
| 2001    | 19132           | 9940            | 9192                 |
| 2002    | 18825           | 12009           | 6816                 |
| 2003    | 24612           | 13534           | 11078                |
| 2004    | 32083           | 18308           | 13775                |
| 2005    | 46001           | 20357           | 25644                |
| 2006    | 54613           | 21456           | 33157                |
| 2007    | 60163           | 27631           | 32532                |
| 2008    | 79298           | 39479           | 39819                |
| 2009    | 45194           | 39294           | 5900                 |
| 2010    | 57053           | 40473           | 16580                |

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2001-2010)

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائض سنتي 2001 و 2002 وقد قدر هذا الفائض بـ 9192 و 6816 مليون دولار، أما في السنوات 2003، 2004، 2005 حتى سنة 2007 ارتفع رصيد

<sup>1</sup>مختار علائي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017 ص 365

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

الميزان التجاري ليسجل فائض قدر ب 11078 إلى 32532 مليون دولار، أما سنة 2008 تجاوز رصيد الميزان التجاري بفائض 39 مليون دولار ولكن الأزمة العالمية التي حدثت في 2008 والانعكاسات التي خلفتها على السوق العالمية أثرت على اسعار المحروقات وبالتالي أدت إلى انخفاض فائض الميزان التجاري ليحقق سنة 2009 فائضا بقيمة 5900 مليون دولار فقط أي تراجع فاق 33 مليون دولار عن سنة 2008 أما خلال سنة 2010 حقق رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة 16580 مليون دولار، وذلك راجع لحالة الاستقرار التي شهدته السوق البترولية.<sup>1</sup>

### – الفترة الزمنية من (2011-2019)

يعكس الميزان التجاري تطور حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر ذلك المرآة التي تعكس مدى صلاحية الاقتصاد الوطني والجدول التالي يبين حالة رصيد الميزان التجاري والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (2011-2019):

### جدول رقم (15): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2019)

(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | إجمالي الصادرات | إجمالي الواردات | رصيد الميزان التجاري |
|---------|-----------------|-----------------|----------------------|
| 2011    | 72888           | 46927           | 25961                |
| 2012    | 71736           | 51569           | 20167                |
| 2013    | 64377           | 54993           | 9384                 |
| 2014    | 59996           | 59670           | 326                  |
| 2015    | 34566           | 52649           | -18083               |
| 2016    | 29310           | 49437           | -20127               |
| 2017    | 34569           | 48980           | -14411               |
| 2018    | 30372           | 33703           | -3331                |
| 2019    | 3023            | 3456            | -433                 |

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقرير السنوي لبنك الجزائر للفترة (2011\_2019) ص، 166-230 عبر

الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الاطلاع يوم 2022/06/19

النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، (2018-2019) نفس الموقع.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائض سنتي 2011 إلى 2014 وقد قدر هذا الفائض بـ 25961 و 20167 مليون دولار، أما في السنوات 2013 و 2014 بدأ يتذبذب وينخفض ليصل إلى 9384

<sup>1</sup>محمد علالي، مرجع سبق ذكره، ص 367

## الفصل الثالث دراسة تحليلية لأسعار البترول خلال الفترة 1990-2019

مليون دولار و326 مليون دولار، أما سنة 2015 إلى 2019 سجل رصيد الميزان التجاري عجز قدره 18083- مليون دولار سنة 2015 ليصل إلى حد أقصى سنة 2016 حيث سجل عجز قدره 20127- مليون دولار، ليبدأ في التناقص في السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019.

### خلاصة الفصل:

طبقت الجزائر منذ استقلالها العديد من المخططات التنموية محاولة بذلك إرساء معالم التنمية الاقتصادية والخروج من ظاهرة الركود، حيث تبنت نموذج إرساء الصناعات الثقيلة من خلال مختلف المخططات التي طبقتها بإعطاء الأولوية للصناعة البترولية على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فأصبح الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات هذا القطاع وأي تغيرات تحدث فيه تؤثر في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني. لعبت أسعار البترول دورا مهما في تسهيل وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال توفر الموارد المالية لتمويل الاقتصاد في حالة ارتفاع أسعار البترول، أو انحصار الموارد في حالة انخفاضها. حيث يمثل القطاع البترولي أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% وهو ما يؤكد أن القطاع البترولي تحول إلى مصدر وحيد تقريبا في الاقتصاد الجزائري.

## الخاتمة

### الخاتمة العامة

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للبتروول على المستوى العالمي، الأمر الذي جعل لهذا المورد دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبيه كلية على العائدات البترولية، لذلك فإن التغيرات التي تحصل على مستوى السوق البترولية يكون لها أثر واضح على هذه الدول، وفي هذا السياق فإن معالجة موضوع تقلبات أسعار البترول يعد موضوعا جوهريا بسبب ضعف التنوع في مصادر الإيرادات العامة، بحيث أن التغير على مستوى أسعار البترول يكون له تأثير على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية. ولقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الاشكالية التي تدور حول معرفة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وتوصلنا إلى النتائج التي يمكن صياغتها في النقاط التالية:

اختبار الفرضيات:

- من خلال دراستنا هذه استنتجنا أن الثروة البترولية تحتل أهمية كبيرة في العالم، فهي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها كل الشعوب لتطوير اقتصادها، ومنه الفرضية الأولى محقة.
- عوامل السوق الأساسية (العرض والطلب) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم إستقرار أسعار البترول، فيوجد عوامل أخرى تؤثر على أسعار البترول كالنمو الاقتصادي العالمي.
- توجد العديد من البدائل التنموية خارج قطاع المحروقات يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، كون أن قطاع المحروقات قابل للنضوب، ونظرا للتقلبات التي يشهدها هذا القطاع فإن إيجاد بدائل تنموية مستدامة لا تستند لإمكانية النضوب أو الانخفاض يعتبر أمر مهم في استدامة النمو الاقتصادي ومن بين هذه البدائل النهوض بمختلف القطاعات الإنتاجية وكذلك الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والهوائية، ومن فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

### نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري توصلنا لمجموعة من النتائج:

-البترول سلعة إستراتيجية تتميز بالنفاذ والنضوب والتنوع، وأهميته تتعدى الجانب الاقتصادي إلى مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية، مما ينشئ صراعا كبيرا للسيطرة على سوقه.

-تتأثر أبعاد البترول بالعديد من العوامل كالعرض والطلب ولكن ليست كافية بل هناك عوامل أخرى، مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

-تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي البترول وتقوم بنسبة 95%.

-تتأثر متغيرات الدراسة وهي: الناتج الداخلي الإجمالي، البطالة، سعر الصرف، التضخم والاستثمار، بأسعار البترول تأثرا طرديا، حيث أنه كلما ارتفع سعر البترول ارتفعت المتغيرات المذكورة.

-بالنظر للمسائل المذكورة أعلاه، فإنه يمكن القول إن الزيادة في أسعار البترول للبلد المصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير.

### التوصيات والاقتراحات

- العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات وتوجيه الانفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

-تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر، الطاقة الشمسية وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

-التقليل من إنتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق البترولية العالمية.

-تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

- استغلال البجوحة المالية المتأنية أساسا من ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية لاجداث تنمية اقتصادية شاملة على الدولة الجزائرية.

### آفاق الدراسة في الجزائر

-انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر.

-الإستراتيجية المثلى لاستغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر.

- أسعار البترول وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية
- القطاع البترولي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.



## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

#### ➤ الكتب:

1. ضياء مجدي الموسمي، ثروة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29

2. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياى التراب العربي، ص 86-87-88

#### ➤ رسالة ماجستير وأطروحة دكتوراه

1. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2007-2008.

2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الثروة النفطية الواقع والآفاق، الإشارة لحالة الجزائر أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2010-2011.

3. تاكو اشت عماد، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، سنة 2011، ص 76

4. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة في الجزائر للفترة 2000-2010. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 8

5. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس، سيدس بلعباس، 2019-2020.

6. ميلود بورحلة، الصناعة النفطية وأسواق النفط قنوات التأثير والآفاق المستقبلية، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، سنة 2016-2017

7. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2012-2013.

8. ياسين مصطفى، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2019-2020

#### ➤ مجلات ومحاضرات وتقارير

1. أدبوب سارة، لسبع مريم، **تشخيص واقع التضخم في الجزائر، خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات التطبيقية، جامعة الجزائر 3، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2021.
2. أمينة مخلفي، **مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي الجزء 01**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
3. بن البار أحمد، بوعبد ميلود، **تحليل وقياس أسعار البترول على معدل التضخم في الجزائر، خلال الفترة (1990-2017)**، باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، مجلة الأحياء، جامعة المسيلة وجامعة باتنة، المجلد 21، العدد 29.
4. بن دحمان أمانة وآخرون، **أثر صدمات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر، دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، أ ل عدد 09، جانفي 2017.**
5. بوخاري محمد، دحمانى أمال، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016) مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 01، العدد 01.**
6. بوضراف الجيلالي، بن زيدان حاج، **العرض والطلب على البترول في السوق الدولية، دراسة حالة الجزائر: إشارة إلى الجزائر ومنظمة الأوبك، 2000-2014، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 04 سبتمبر 2015**
7. حداد محي الدين، **مطبوعة بيداغوجية، بعنوان محاضرات في اقتصاديات الطاقة، الطبعة أولى ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر.**
8. حساني بن عودة، **اسعار النفط والبطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 1990-2019، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة وهران (02) الجزائر، المجلد 2، العدد 2021.**
9. حمد أحمد الدولي **مطبوعة بيداغوجية، بعنوان محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.**
10. دحو سليمان، بن ساحة مصطفى، **واقع وتحديات إنتاج وتحديات في الاقتصاد العالمي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، ديسمبر، 2010**
11. دردوحي رابح، صرامة عبد الوحيد، **أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة، 1970-2020، دراسة قياسية وتحليلية، باستخدام نموذج ARDL، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14 العدد 01، 2021**
12. زرمان محمد، غردي محمد، **السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، دراسة صدمات (2014-2020)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، المجلد 15 العدد 01.**

13. سرايري بالقاسم، عشار إيمان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014.
14. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر النفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمية، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2008، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 01، الجزائر، سبتمبر 2011
15. عدناني خوله، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2 أوت، 2019
16. مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.
17. مساعد جاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز في منطقة الشرق الأوسط، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي، الطاقة والبترول، هموم عالم واهتمامات أمة، جامعة المنصورة 2-3-أفريل 2008.
18. ملاحي رقية، خوصة مصطفى، حجار قاسية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04 العدد 08، سنة 2018
19. نسيمة فطيمة، الهروشي خطاب، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2015، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2017.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا البحث المتواضع مرجعا منيرا لكل من يرغب في البحث في هذا الموضوع، وأن نساهم ولو بالقليل في إثراء مكتباتنا. ونرجو في الختام أن يكون الصواب قد حالفنا في اختيار الموضوع ومعالجته، عسى أن نفوز بأجري الاجتهاد والإصابة.